المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العـــدد 17 أيـار 2025
No.17 May 2025

دور التكامل بين المحاسبة والتدقيق الداخلي في تحسين جودة التقارير المالية ومكافحة الاحتيال في ظل التحول الرقمي

الباحثة :ايمان عواد كاظم مطلك
جامعة ازاد الإسلامية / فرع أصفهان (خورسكان)
جامعة ذي قار

الملخص

الدراسة تستكشف العلاقة التكاملية بين المحاسبة والتدقيق الداخلي ودورها في تعزيز جودة التقارير المالية ومكافحة الاحتيال ضمن السياق الرقمي. تُبرز النتائج أن التطورات التكنولوجية أحدثت تحولًا جذريًا في الممارسات المهنية، حيث أصبح التكامل بين الوظيفتين شرطًا أساسيًا لمواكبة التعقيدات التشغيلية في العصر الرقمي. يسهم هذا التكامل في رفع موثوقية البيانات المالية من خلال آلية رقابية مزدوجة، حيث تعمل المحاسبة على إعداد التقارير وفق معايير دقيقة، بينما يضمن التدقيق الداخلي فحصها عبر أدوات تحليلية متقدمة. وتؤكد الدراسة أن أدوات التحول الرقمي مثل تحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي تعزز القدرة على كشف الأنماط المشبوهة في المعاملات المالية، مما يقلل فرص الاحتيال بنسبة تصل إلى 40% وفق بعض التقديرات. كشف البحث عن تحديات رئيسية تواجه هذا التكامل، أبرزها الحاجة إلى تطوير الكفاءات الرقمية للعاملين في كلا المجالين، وضرورة تحديث الأطر التشريعية لمواكبة المخاطر الإلكترونية الجديدة. كما أظهرت النتائج أن المؤسسات التي تعتمد أنظمة تكامل مُحوسبة تشهد تحسنًا بنسبة 35% في دقة التقارير المالية مقارنة بالأنظمة التقليدية. توصلت الدراسة إلى أن نجاح هذا التكامل يرتبط بثلاثة عوامل محورية: توحيد المنصات التكنولوجية بين القسمين، واعتماد معايير رقابية موحدة، وتنفيذ برامج تدريبية مستمرة لموظفي التدقيق الداخلي على أدوات التحليل المالي الرقمية. هذه العناصر مجتمعة تشكل منظومة دفاعية فعالة ضد محاولات التلاعب المالي في البيئة الرقمية المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: التكامل الوظيفي، جودة التقارير المالية، التهديدات، الاحتيال المالي الرقمي، وأدوات التحول الرقمي

The Role of Integration Between Accounting and Internal Auditing in Enhancing the Quality of Financial Reports and Combating Fraud in the Context of Digital Transformation

Researcher:Iman Awad Khdhim Mutlak
Islamic Azad University / Isfahan (Khorasgan) Branch
Dhi Qar University

Abstract

This study explores the integrative relationship between accounting and internal auditing and their role in enhancing the quality of financial reporting and combating fraud within the digital context. The findings highlight that technological advancements have fundamentally transformed professional practices, making the integration of these two functions a prerequisite for coping with operational complexities in the digital era. This integration contributes to increasing the reliability of financial data through a dual control mechanism: accounting prepares reports based on precise standards, while internal auditing ensures their examination using advanced analytical tools. The study confirms that

digital transformation tools, such as big data analytics and artificial intelligence, enhance the ability to detect suspicious patterns in financial transactions, reducing the likelihood of fraud by up to 40%, according to some estimates. The research identifies major challenges facing this integration, most notably the need to develop digital competencies among professionals in both fields, and the necessity of updating legislative frameworks to keep pace with emerging cyber risks. The results also reveal that institutions utilizing computerized integration systems experience a 35% improvement in the accuracy of financial reports compared to traditional systems. The study concludes that the success of this integration depends on three key factors: unification of technological platforms between the two departments, adoption of standardized control frameworks, and continuous training programs for internal audit staff on digital financial analysis tools. Collectively, these elements form an effective defensive mechanism against financial manipulation in the contemporary digital environment.

Keywords: Functional integration, quality of financial reporting, threats, digital financial fraud, digital transformation tools.

اولا: المقدمة

في ظل التطورات التكنولوجية والرقمنة التي تشهدها بيئة الأعمال المعاصرة، أصبح التكامل بين وظيفتي المحاسبة والتدقيق الداخلي أمرًا بالغ الأهمية لتحسين جودة التقارير المالية، فالتحول الرقمي قد أحدث تغييرات جذرية في طبيعة عمل المحاسبين والمدققين الداخليين، مما يتطلب منهم إعادة النظر في آليات ومنهجيات عملهم لمواكبة هذه التطورات. حيث أصبحت هناك حاجة ملحة إلى تعزيز التكامل بين هاتين الوظيفتين لضمان جودة وموثوقية المعلومات المالية التي يتم إعدادها وتقديمها.

تعتبر أدوات التدقيق الداخلي من الموضوعات المهمة في المؤسسات المعاصرة، حيث لاقت اهتمامًا كبيرًا نظرًا للتطور الهائل في نظم الإنتاج والعمليات التنظيمية. فهذه الأدوات تُعد من المقومات الأساسية للنهوض بالمؤسسة والوصول إلى أهدافها المنشود، تحدث أدوات التدقيق الداخلي أثرًا إيجابيًا في حماية الأصول من سوء الاستخدام والضياع والسرقة، وكذلك في ضمان عدم وجود بيانات مالية مضللة في القوائم المالية. في المقابل، فإن ضعف نظام التدقيق الداخلي يؤثر سلبًا على المؤسسة، حيث يمكن أن ينفرد بعض الأفراد بالقرارات دون وجود رادع أو قوانين تحكمهم، مما ينعكس على المركز المالي والتنافسي للمؤسسة، وعليه، تعتبر أدوات التدقيق الداخلي من أساليب المحاسبة الإدارية المهمة، حيث إنها تساهم في تعزيز جودة التقارير المالية من خلال إجراءات الفحص والمتابعة التي تضمن سلامة البيانات المالية وموثوقيتها. كما أنها تسهم في حماية الأصول وتحقيق الكفاءة التشغيلية للمؤسسة، وبالتالي تعزيز قدرتها التنافسية في السوق. (السامرائي، 2016، ص3).

تواجه مهنة المحاسبة والتدقيق انتقادات عدة في ظل التطور الهائل لنظم المعلومات، ومنها عدم مواكبة تلك التطورات، فالتكنولوجيا الحديثة ماهية إلا سلاحاً ذو حدين، فمن جهة أتاحت للمدقق أن يسلط الضوء على عمليات الاحتيال وعلى المحتالين، ومن جهة أخرى أتاحت الفرصة لمرتكبي عمليات الاحتيال أن يستعملوا طرق حديثة لغرض ارتكاب جرائمهم، وفي الوقت ذاته، كان هنالك أنتباه من الباحثين في هذا المجال، للقيام بالبحوث والدراسات للتوصل إلى التوصيات اللازمة لمواجهة المشاكل التي حدثت، ولتجنب حدوث هذا مستقبلاً، وإضفاء مزيد من المصداقية على عمل مراقب الحسابات من خلال الاعتماد على طريقة أو وسيلة

موضوعية للحكم على جودة عملية التدقيق، هذا ما حدا بالمختصين استعمال ادوات رقابية جديدة في كشف الاحتيال وتقدير مخاطر الرقابة والتدقيق، وبالأخص بعد انهيار العديد من الشركات في العالم، والتي كانت بسبب ضعف الادوات الرقابية لمراقبي الحسابات، وعلى هذا الاساس كان لابد من المختصين في المحاسبة والتدقيق من استعمال ادوات رقابية حديثة تسهم في تحديد مخاطر التدقيق بغية الكشف عن الاحتيال وتقدير مخاطر التدقيق. (النظمي، العزب، 2012، ص131).

في عصر التكنولوجيا الرقمية الحديثة، أصبح التحول الرقمي أحد العناصر الأساسية التي تؤثر في مختلف جوانب الأعمال، بما في ذلك المحاسبة والمالية. وفي ظل هذه التطورات، يتطلب من المنظمات إعادة تقييم أساليبها التقليدية في إعداد وتقديم المعلومات المحاسبية، تلعب المعلومات المحاسبية دورًا حيويًا في دعم اتخاذ القرارات من قبل الإدارة والمستخدمين الآخرين. لذلك، فإن تحسين خصائص هذه المعلومات من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة أصبح أمرًا بالغ الأهمية، إن التحول الرقمي قد أحدث تغييرات جوهرية في طبيعة وممارسة مهنة المحاسبة. فقد أدى إلى تسريع العمليات المحاسبية وتقليل الأخطاء البشرية من خلال الأتمتة. كما مكن المحاسبين من تحليل البيانات الضخمة واتخاذ قرارات مستندة إلى بيانات دقيقة والقيام بتنبؤات مالية، ساعد التحول الرقمي في إعداد تقارير مالية فورية تسهل على الإدارة اتخاذ القرارات بسرعة. كما عزز من أمان البيانات والمعاملات المالية وسهل الامتثال للمعايير المالية، وفي ظل هذه التطورات، أصبحت مهنة المحاسبة تتطلب مهارات تقنية جديدة والقدرة على التكيف مع التغييرات التكنولوجية السريعة. كما تحول دور المحاسب من مجرد مسجل للبيانات إلى مستشار استراتيجي يقدم رؤى أعمق ومشورة مالية مستندة إلى تحليل متقدم. (عبد الناصر، 2021، ص14)

ثانيا: أهمية البحث

في ظل التقدم التكنولوجي والتحول الرقمي، أصبحت الحاجة ملحة لتعزيز التعاون والتكامل بين وظائف المحاسبة والتدقيق الداخلي لضمان جودة التقارير المالية وتقليل من احتمالات الاحتيال. لذلك يكتسب هذا البحث أهميته من خلال:

1. استكشاف طبيعة العلاقة بين الإجراءات التي يقوم بها مراقب الحسابات (المدقق الداخلي) والقدرة على الكشف عن عمليات الاحتيال المالي.
2. تحديد ما إذا كانت بعض هذه الإجراءات أكثر تأثيرًا من غيرها في الحد من ممارسات الاحتيال المالي.
3. تقديم توصيات لتعزيز دور المدقق الداخلي في مكافحة الاحتيال المالي من خلال التركيز على الإجراءات ذات التأثير الأكبر.

تنبع أهمية هذا البحث من كونه محاولة للمساهمة في سد الفجوة البحثية في هذا المجال الحيوي، والذي يعد من الركائز الأساسية لضمان سلامة التقارير المالية وتعزيز ثقة المستخدمين فيها.

وذلك في ظل التحديات التي تواجهها المنظمات في البيئة التنظيمية المعاصرة، والتي تتطلب تعزيز دور التدقيق الداخلي كأداة فعالة لمكافحة ممارسات الاحتيال المالي والحفاظ على المركز التنافسي للمؤسسة.

ثانيا: مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في التساؤلات التالية :

1. كيف يساهم تكامل المحاسبة والتدقيق الداخلي في تحسين جودة البيانات وتقليل الاحتيال، خاصة مع تزايد الاعتماد على الأدوات الرقمية.
2. ما مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة التدقيق الداخلي وعمليات الاحتيال المالي؟
3. ما هو تأثير كفاءة إجراءات التدقيق الداخلي على قدرة المنظمة في الكشف عن عمليات الاحتيال المالي؟

تنبع أهمية هذين التساؤلين من أن التكامل بين وظيفتي المحاسبة والتدقيق الداخلي يعد أمرًا حيويًا في تعزيز جودة التقارير المالية ومكافحة ممارسات الاحتيال المالي، خاصة في ظل التطورات التكنولوجية والرقمنة التي تشهدها بيئة الأعمال المعاصرة.

فالتدقيق الداخلي يلعب دورًا رئيسيًا في تقييم وتحسين فعالية أنظمة الرقابة الداخلية وإجراءات إعداد وعرض البيانات المالية، مما ينعكس إيجابًا على جودة التقارير المالية. كما أن التكامل بين المحاسبة والتدقيق الداخلي يساعد في اكتشاف ومنع ممارسات الاحتيال المالي.

ثالثا: أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين كفاءة التدقيق الداخلي وعمليات الاحتيال المالي، وتحديد مدى تأثير كفاءة إجراءات التدقيق الداخلي في القدرة على الكشف عن هذه الممارسات. وذلك من أجل تقديم توصيات لتعزيز دور التكامل بين المحاسبة والتدقيق الداخلي في تحسين جودة التقارير المالية ومكافحة الاحتيال.

1) تقييم أثر التكامل بين المحاسبة والتدقيق الداخلي على جودة التقارير.
2) دراسة تأثير التحول الرقمي على هذا التكامل والكفاءات المرتبطة به.
3) تقييم مدى استكمال التدقيق الداخلي للخطوات الأساسية لضمان النجاح في تأدية مهامه.
4) تحديد أثر كفاءة التدقيق الداخلي في تحقيق الأهداف التنظيمية والحد من عمليات الاحتيال المالي.
5) الكشف عن المعوقات التي تواجه التدقيق الداخلي في الحد من ممارسات الاحتيال المالي.

رابعا: فرضيات الدراسة

1) هناك علاقة إيجابية بين مستوى التكامل وجودة التقارير المالية.
2) التكامل يعزز قدرات المؤسسة على اكتشاف ومنع الاحتيال.
3) التحول الرقمي يعزز من فعالية هذا التكامل.

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسي

اولا: مفهوم المحاسبة والتدقيق الداخلي

a. مفهوم المحاسبة

المحاسبة هي مصطلح واسع الانتشار في مختلف مجالات الحياة. من الناحية التطبيقية والعلمية، يمكن القول أن مفهوم المحاسبة ليس له حدود واضحة، إلا بما يتم تحقيقه من تطور علمي وتكنولوجي.

لوضع المحاسبة في موقعها الصحيح وبالحجم المناسب، يتطلب الأمر ما يلي: (الكبيسي، 2008، ص37-39)

1. تحديد المجال أو النشاط المراد محاسبته.
2. تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها من خلال المحاسبة.
3. التأكد من توفر المستلزمات ذات العلاقة بالنشاط والأهداف المحددة.

باعتبارها علم اجتماعي، تتفاعل المحاسبة مع الحاجات والظروف الاقتصادية والاجتماعية والقانونية السائدة في كل عصر. لذلك، مر تعريف المحاسبة بمراحل تطورية كما يلي: (رضوان حلوة حنان، 2009، ص187-188)

1. في نهاية العصور الوسطى وانتشار الرأسمالية التجارية:
   - كانت المحاسبة في خدمة أصحاب المشروع الفردي.
   - وظيفتها تسجيل ديون وأرصدة صاحب المؤسسة، وتحديد نتائج أعماله.
   - سميت بـ "محاسبة الحراسة" لدورها في حماية أموال صاحب المشروع.
2. في عصر النهضة والثورة الصناعية:
   - توسعت مهام المحاسبة لتخدم المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح.
   - لم تعد بياناتها موجهة للمسؤولين داخل المؤسسة فقط.
   - أصبحت تنشر حساباتها ونتائج أعمالها للمجتمع المالي والاستثماري.

نظرًا للطبيعة الخدمية لنشاط مهنة المحاسبة، فقد تطورت وظائفها بتطور الظروف الاقتصادية، وانعكس ذلك على تعريفات المحاسبة نفسها على مر الزمن: (محمد مطر، 2007، ص25-26)

1. تعريف(الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين) عام 1940 :
- المحاسبة هي "نظام يختص بتحليل وتسجيل وتبويب العمليات المالية للوحدة الاقتصادية".
- الهدف هو تحديد نتيجة أعمال الوحدة عن فترة معينة وتحديد مركزها المالي.
2. تعريف (المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين) عام 1953:
- المحاسبة هي "فن يختص بتسجيل وتصنيف ثم تلخيص العمليات المالية للمؤسسة".
- والهدف هو تفسير تلك العمليات.
3. تعريف (المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين) عام 1970 :
- المحاسبة هي "نشاط خدمي وظيفته توفير معلومات كمية ذات طبيعة مالية عن المؤسسة".
- الهدف هو استخدام تلك المعلومات في اتخاذ القرارات الاقتصادية.
4. وتم تعريفه عام 2001 بأنها:
- هي "نظام للمعلومات يختص بقياس ومعالجة ثم إيصال المعلومات المالية للأطراف ذات المصلحة".
- الهدف هو استفادة تلك الأطراف من المعلومات في اتخاذ قرارات رشيدة.

أما بالنسبة إلى أهداف المحاسبة المالية

المحاسبة المالية تهدف بشكل أساسي إلى تحديد نتيجة نشاط المؤسسة، سواء ربح أو خسارة. بالإضافة إلى ذلك، تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية: (الخداش، صيام، نور، 1988، ص16)

1. التسجيل الزمني للعمليات المالية:
- تسجيل جميع العمليات المالية فور حدوثها في المؤسسة.
- تسجيل هذه العمليات وفقًا للتسلسل الزمني لتسهيل الرجوع إليها عند الحاجة.
2. التبويب والتصنيف المالي:
- تبويب وتصنيف العمليات المالية لتحديد مديونية ودائنية المؤسسة.
- تحديد ما للمؤسسة من أصول وما عليها من التزامات.
- استخراج نتيجة نشاط المؤسسة وإعداد بيان مركزها المالي.
- رصد التغيرات التي طرأت على الموجودات والالتزامات منذ الفترة السابقة.
3. دعم اتخاذ القرارات الإدارية:
- تقديم التقارير المالية اللازمة لمساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات السليمة.
- المساهمة في إعداد السياسات المستقبلية للمؤسسة.
4. توفير المعلومات لأصحاب المصالح:
- توفير المعلومات المالية اللازمة لفئات داخل وخارج المؤسسة.
- تلبية احتياجات العاملين والملاك الحاليين والمتوقعين والجهات الحكومية وغيره.

المبادئ المحاسبية الأساسية

المبادئ المحاسبية هي القواعد التي تحكم الطرق والإجراءات المتبعة في المحاسبة المالية. وأهم هذه المبادئ الأربعة هي:

1. مبدأ التكلفة التاريخية: (وصفي عبد الفتاح، 2000، ص41)
- يعبر عن سعر السوق الفعلي في تاريخ الحيازة.
- ينشأ عن عملية تبادل فعلية بين المؤسسة وأطراف خارجية.
2. مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات: (حنان، الحارس، أبو جاموس، 2009، ص60-61)
- يهدف إلى تحديد نتيجة النشاط (ربح أو خسارة) بصورة دورية.
- يتم الاعتراف بالإيرادات والمصروفات على أساس الاستحقاق وليس النقدي.
3. مبدأ الاعتراف بالإيرادات: (حنان، البداوي، 2009، ص52)
- يتحقق الإيراد عند البيع الفعلي للغير (التسليم).

- لا يجوز الاعتراف بأرباح لم تتحقق بعد.

4. مبدأ الإفصاح التام: (الخداش، صيام، نور، 1988، ص29)
- يتطلب الإفصاح عن جميع الأحداث المالية للمؤسسة.
- يشمل سياسة الحيطة والحذر، وتقييم المخزون بالتكلفة أو السوق أيهما أقل.

b. مفهوم التدقيق المحاسبي

قبل الحديث مفهوم التدقيق المحاسبي، نجد من الضروري تسليط الضوء على مفهوم التدقيق، وفيما يلي مجموعة تعاريف نوردها كما يلي:

التدقيق هو عملية منتظمة للحصول على الأدلة المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية، ويقوم المدقق بتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من مدى انسجام هذه العناصر مع المعايير المحددة، ثم يقوم بإيصال نتائج ذلك إلى الأطراف ذات الصلة. (صحن، الصباح، آخرون، 2004، ص 13)

كما عرف خالد أمين التدقيق بأنه "فحص انتقادي ومنظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمنشأة محل التدقيق، بهدف إبداء رأي فني محايد حول مدى دلالة القوائم المالية على الوضع المالي للمنشأة في نهاية فترة زمنية معينة، وكذلك مدى تصويرها لنتائج أعمالها من أرباح وخسائر خلال تلك الفترة." (التهامي، صديقي، 2003، ص9-10)

عرف كل من Bouquin وBécour التدقيق بأنه:" نشاط يتم تنفيذه بشكل مستقل، وفقًا لمعايير وإجراءات مترابطة. يهدف هذا النشاط إلى تقييم مدى ملاءمة وكفاءة جميع جوانب العمليات داخل المؤسسة، مع مراعاة المعايير المحددة لذلك". (J.C BECOUR, H Bouquin, 1996, P12)

من خلال التعريفات السابقة، يمكن ملاحظة أن التدقيق يركز على ثلاث نقاط رئيسية: الفحص، التحقيق، والتقدير. لذا، يمكن القول إن دور المدقق هو دور نقدي يتناول العناصر المقدمة له، بهدف تعزيز موثوقيتها وفائدتها للمستخدمين.

عرّف المجمع العربي للمحاسبين التدقيق الداخلي كوظيفة تابعة لإدارة المنشأة، تعبر عن نشاط مستقل يهدف إلى تعزيز الرقابة الإدارية، بما في ذلك الجوانب المحاسبية، لتقييم مدى توافق النظام مع متطلبات الإدارة وضمان الاستخدام الفعال للموارد لتحقيق كفاءة إنتاجية قصوى. (يوسف سعيد، 2007، ص43)

بجانب ذلك، يُعرّف التدقيق الداخلي أيضاً كوسيلة لتقييم تدفق البيانات والمعلومات، حيث يتم الحكم على جودتها وكمالها من خلال التحقق من تجانسها.

وأخيراً، يُعرّف المعهد الفرنسي للتدقيق والمستشارين الداخليين التدقيق الداخلي بأنه "نشاط مستقل وموضوعي يهدف إلى تقديم ضمانات للمنظمة حول قدرتها على التحكم في العمليات، مع تقديم نصائح لتحسين الأداء والمساهمة في خلق قيمة مضافة". (احمد حلمي جمعة، 2009، ص28)

تعكس التعريفات المختلفة أن التدقيق الداخلي يتجاوز مجرد التدقيق المالي أو المحاسبي الذي يركز فقط على القوائم المالية. بل يمتد ليشمل مجالات إدارية وتشغيلية، مثل تقييم الخطط والسياسات والإجراءات، واقتراح الحلول المناسبة.

يمكننا استنتاج أن التدقيق الداخلي هو فحص نقدي للقوائم المالية والسياسات ونظام الرقابة الداخلية. يلعب هذا الدور الاستشاري أهمية كبيرة، حيث يُعد وجود التدقيق الداخلي في المؤسسة ضمانة أساسية لكفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية.

يمكن توضيح العلاقة التنظيمية لمفهوم التدقيق الداخلي في المؤسسة من خلال الشكل التالي

المصدر: (يوسف سعيد يوسف المدلل، 2007، ص 45)

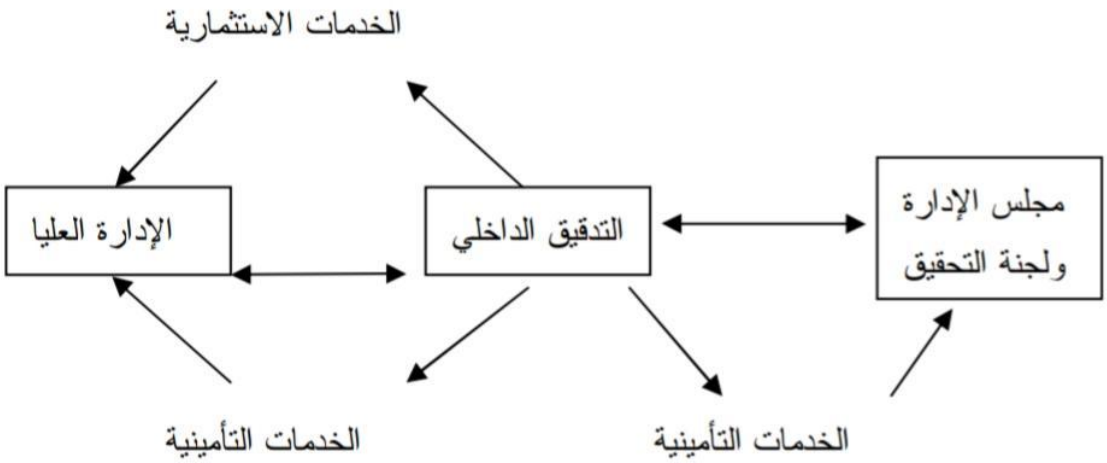

أما بالنسبة إلى أهداف التدقيق الداخلي

بناءاً على ما سبق من التعاريف فإن التدقيق الداخلي يهدف إلى مساعدة الإدارة في ما يلي: (احمد حلمي جمعة، 2009، ص28)

1. تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر في المنظمة.
2. تقييم وتحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية.
3. تقييم وتحسين فعالية عمليات الحوكمة المؤسسية.

لتحقيق هذه الأهداف، يقوم المدقق الداخلي بالآتي: (محمد السيد، 2007، ص126)

1. مراجعة وتقييم كفاءة وفعالية إجراءات الرقابة الداخلية.
2. التحقق من حماية وصحة ممتلكات وأصول المنظمة والمحاسبة عليها.
3. تقييم أداء الإدارات والأقسام على مستوى مراكز المسؤولية في المنظمة.
4. التحقق من مدى التزام الموظفين بسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية.

معايير للتدقيق الداخلي:

المعايير العامة

1. معيار الغرض والصلاحيات والمسؤوليات: (يوسف سعيد يوسف المدلل، 2007، ص 61)

- ينبغي أن يحدد مجلس الإدارة الغرض والصلاحيات والمسؤوليات الممنوحة للمدقق الداخلي.
- يتم تحديد هذه الأمور من خلال النظام الخاص بالتدقيق الداخلي في المنظمة.

2. معيار الاستقلالية والموضوعية:

- يجب أن يكون المدقق الداخلي مستقلاً عن الأنشطة التي يخضعها للمراجعة.
- الموقع التنظيمي لقسم التدقيق الداخلي يتعين أن يكون كافيًا لتمكين المدقق من تأدية مسؤولياته.
- على المدقق الداخلي أن يتحلى بالموضوعية في إنجاز أعمال المراجعة.

3. معيار الكفاءة المهنية: (شعبان لطفي، 2003، ص48-49)

- ينبغي أن يتم الفحص والتدقيق بواسطة أشخاص يتمتعون بالتدريب المهني الكافي والخبرة اللازمة كمراجعين.
- يستند تأهيل المراجع على ثلاثة عناصر أساسية:
  - التأهيل العلمي
  - التأهيل المهني

- التعليم المستمر

معايير إدارة قسم المراجعة: (ثناء القباني، 2007، ص23)

1. مسؤوليات مدير قسم المراجعة الداخلية:
- مسؤول عن إدارة القسم والتحقق من تحقيق أهدافه، وتوفير موارده، وإعداد خطة المراجعة.

2. جوانب إدارة قسم المراجعة الداخلية:
- تحديد أهداف وسلطات ومسؤوليات القسم.
- التخطيط للقسم من حيث الأهداف والبرامج والموازنات.
- وضع السياسات والإجراءات المناسبة لطبيعة أعمال القسم.
- إدارة الأفراد العاملين في القسم.
- التنسيق مع المراجع الخارجي.
- توفير ضمانات إضافية لجودة عمل المراجعة الداخلية.

ثانيا: عوامل تحسين جودة التقارير المالية.

تحسين جودة التقارير المالية يعد من العوامل الأساسية التي تسهم في تعزيز الثقة بين الشركات والمستثمرين، كما يساعد في اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة. أصبح إنشاء تقارير مالية عالية الجودة مطلبًا عالميًا ملحًا، خاصةً بعد الفضائح الكبيرة التي شهدتها الأسواق المالية الدولية (Echobu et al., 2017, p. 67). وقد أثار ذلك اهتمام أعضاء مجالس الإدارة والمستثمرين والمحاسبين المحترفين، مما أدى إلى طرح العديد من الأسئلة والمخاوف حول مستوى جودة هذه التقارير (Salehi et al., 2018, p. 6).

يمكن تلخيص بعض العوامل الرئيسية التي تسهم في تحسين جودة التقارير المالية كما يلي:

1. :الشفافية: يجب أن تكون المعلومات المالية واضحة ومفهومة، مما يسهل على المستخدمين تقييم الأداء المالي للشركة. يتشكك أصحاب المصلحة في جودة التقارير المالية نتيجة الفضائح المالية التي تتضمن تقارير مالية مزيفة، ويرغبون في الوصول إلى بيانات مالية دقيقة وشفافة تمكّنهم من اتخاذ قرارات استثمارية معقولة. (سميرة، عباس، 2019، ص13-16)

2. الدقة: يجب أن تعكس التقارير المالية الواقع الفعلي لأداء الشركة، مع الحد من الأخطاء والمعلومات المضللة. لذا، أصبح الانتقال نحو معايير محاسبية متسقة وذات جودة أمرًا بالغ الأهمية لتحسين الشفافية والاعتمادية على البيانات المالية المقدمة (Salah, 2019, p. 221).

3. الامتثال للمعايير: الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية والمحلية، مثل IFRS وGAAP، يضمن أن التقارير تتبع أسسًا موحدة. تقوم الهيئة الدولية للمعايير المحاسبية (IASB)، المعروفة سابقًا بلجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC)، بإصدار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، بهدف إعداد مجموعة من المعايير العالمية المفهومة والقابلة للتطبيق، والتي تتطلب بيانات مالية عالية الجودة، شفافة وقابلة للمقارنة.

4. المراجعة الداخلية: وجود نظام فعال للمراجعة الداخلية يساعد في الكشف عن الأخطاء وتحسين موثوقية المعلومات. يُنظر إلى هذه المعايير على أنها تعزز جودة التقارير المالية، حيث يؤدي تطبيقها إلى تحسين جودة الأرباح من خلال تقليل عدم تناسق المعلومات وتقليل إدارة الأرباح. (نويجي، حازم، 2022، ص154-166).

ثالثا: مكافحة الاحتيال المالي: أنواعه، أساليبه، ودور التدقيق الداخلي.

يعرف الاحتيال المالي : استقلال السلطة للحصول على الربح أو منفعة أو فائدة الصالح الأفراد أو جماعة أو طبقة تعد انتهاكا للقانون أو المعايير السلوك الأخلاقي الرقي . (الشهابي وداغر ، ٢٠٠٠، ص١١٠)

وكذلك يعرف الاحتيال المالي : هو إساءة استعمال السلطة عن طريق تحقيق مكاسب شخصية للموظف نفسه أو الجماعة ما بطريقة مخالفة للقوانين أو المعايير الأخلاقية . (نجم، 2000، ص٢٢٣)

ويعرف أيضاً الاحتيال المالي : هو إساءة استقلال السلطة المرتبطة بمنصب معين عن طريق تحقيق مصالح شخصية على حساب مصالح العامة كإصدار قرارات وذلك من اجل التربح . (الوائلي، ٢٠٠٨، ص١٨)

ويعرف الاحتيال بموجب قانون الإرث الأمريكي : هو خداع متعمد يمارس للحصول على مكاسب غير مشروعة وغير قانونية ويطلب من الماليين والمحاسبين(davia etal, 2000, 40) : الإداريين والمدققين أن يتعرفوا ما يأتي

1- الضحية .
2- تفاصيل عملية الخداع التي تحصل مثل المخادع .
3- الخسارة التي تقع على الضحية .
4- الشخص الذي مارس الاحتيال .
5- الأدلة التي تؤدي إلى غرض المحتال من الاحتيال .
6- الأدلة التي تشير إلى المنفعة التي مارسها مرتكب الاحتيال .

تطورت ظاهرة الاحتيال المالي وانتشرت بشكل واسع، مما أدى إلى ظهور رؤى نظرية وفكرية متعددة حولها. هناك عدة مداخل يمكن استخدامها لفهم هذه الظاهرة: (غالب والعمري، 2010، ص352).

1. المدخل الأخلاقي

يفيد هذا المدخل بأن الاحتيال المالي يُعتبر ظاهرة سلوكية ذات قيمة، تتجلى في حالات غير مقبولة وممارسات ضارة.

2. المدخل الوظيفي

يطلق على هذا المدخل أيضاً اسم المدخل العلمي والتبريري. ويشير هذا المدخل إلى أن الاحتيال المالي لا يُعتبر بالضرورة انحرافاً عن القيم الاجتماعية، بل يُمكن اعتباره انحرافاً عن قواعد العمل المعمول بها.

3. المدخل الثقافي

يُظهر هذا المدخل أن الاحتيال المالي هو ظاهرة متعددة الأبعاد، تتنوع أسبابها ونتائجها. فهي تُعتبر ظاهرة مستقلة يمكن أن تتجدد وتتطور مع مرور الوقت.

تتعدد أسباب الاحتيال المالي، ويمكن تلخيصها كما يلي : (عباس، 2013، ص52-53):

1. ضعف نظام الرقابة الداخلية

تعتبر الأنظمة الرقابية الضعيفة في الإدارة من العوامل الرئيسية التي تسهل حدوث الاحتيال المالي.

2. ضعف حوكمة الإدارة

عدم كفاءة الحوكمة أو غيابها يعزز من فرص الاحتيال، حيث يفتقر النظام إلى الضوابط اللازمة لمراقبة السلوك المالي.

3. الرغبة في الاستيلاء على الأصول

تسعى بعض الأفراد في الإدارة إلى اختلاس جزء من أصول المؤسسة لتحقيق مكاسب شخصية.

4. الضغوطات الداخلية والخارجية

تواجه الإدارات ضغوطات غير معتادة من داخل المؤسسة أو من خارجها، مما قد يدفع البعض إلى اتخاذ قرارات غير قانونية.

5. ميل الإدارة إلى المخالفات

تميل بعض الإدارات إلى ارتكاب مخالفات بهدف تقليل الأعباء الإدارية، مما يزيد من احتمالية الاحتيال.

من خلال فهم هذه الأسباب، يمكن اتخاذ خطوات فعالة للحد من فرص الاحتيال المالي وتعزيز الشفافية والمساءلة.

توجد عدة أساليب تُستخدم في ارتكاب الاحتيال المالي، ويمكن تلخيصها كما يلي: (عبد الله، 2007، ص41-43):

1. التلاعب في السجلات والدفاتر

يتم ذلك من خلال إخفاء العجز أو الانتهاكات المالية، ومن أبرز أساليب هذا التلاعب:

- إثبات مدفوعات غير حقيقية: تسجيل مدفوعات وهمية في السجلات لتحقيق مكاسب غير مشروعة.

- عدم تسجيل الإيرادات: إخفاء أموال مستلمة من العملاء لتغطية اختلاسات.
- عدم تسجيل الواردات: عدم توثيق البضائع المستلمة في سجلات المخازن.
- تسجيل إذن صرف غير صحيح: إدراج إذن صرف لأصناف وهمية.

2. التلاعب في الحسابات

يتم ذلك من خلال التأثير على البيانات المالية بهدف تغيير صورة المشروع ومركزه المالي. ومن أساليب ذلك:

- تضخيم الأرباح: قد يُستخدم تسجيل مبيعات وهمية لزيادة الأرباح بشكل زائف.
- الإخلال بالأرباح: يُمكن أن يتم ذلك بغرض رفع سمعة الشركة في السوق المالية.
- إظهار المركز المالي بشكل مضلل: التلاعب في البيانات المالية لإظهار وضع مالي غير صحيح.

فهم هذه الأساليب يمكن أن يساعد في اتخاذ خطوات فعالة للحد من الاحتيال المالي وتعزيز الشفافية في العمليات المالية.

تُعتبر ملاحظات وتوصيات الإدارة العليا في غاية الأهمية لاتخاذ القرارات المناسبة، مما ينعكس إيجاباً على المساهمين ومجلس الإدارة وأصحاب المصالح الآخرين، ويسهم في تحقيق أهداف الشركة. لقد تم تناول مفهوم جودة الرقابة الداخلية بشكل واسع في أدبيات التدقيق، إلا أن هناك غموضاً حول تعريفها المتفق عليه عالمياً. بعد مراجعة الأبحاث المعاصرة والبيانات الصادرة عن الهيئات التنظيمية، يمكن تصنيف التعريفات إلى فئتين: التعريفات المباشرة وغير المباشرة.

تشير التعريفات المباشرة إلى أن جودة التدقيق تتطلب عدم الاعتماد على وكالات تدقيق خارجية ذات سمعة وجودة عالية. من جهة أخرى، تُعتبر التعريفات غير المباشرة أشمل، حيث تؤكد على أهمية أن يأخذ التدقيق الداخلي بعين الاعتبار المواقع التي قد تتواجد فيها مخاطر الاحتيال، والاستجابة بفاعلية من خلال إجراءات التدقيق والرقابة الداخلية. (عبد القادر ومحمد، 2018، ص244) ،

يشير تقرير معهد المدققين الداخليين، الصادر في يناير 2019، إلى أهمية أن يأخذ التدقيق الداخلي بعين الاعتبار المناطق التي قد تتواجد فيها مخاطر الاحتيال داخل الشركة. من الضروري أن يستجيب التدقيق بشكل مناسب من خلال تنفيذ إجراءات الرقابة الداخلية وتقييم إمكانية حدوث الاحتيال.

بينما لا تقع مسؤولية منع الاحتيال بشكل مباشر على عاتق التدقيق الداخلي، فإن الإدارة تتحمل هذه المسؤولية كونها خط الدفاع الأول. يتوقع من المدقق الداخلي أن يمتلك خبرة كافية في التحقيق في الاحتيال وأداء هذه المهام بكفاءة عالية. يجب على المدققين أيضاً الاستفادة من مهاراتهم في تحليل البيانات لتحديد الاتجاهات والأنماط التي قد تشير إلى حدوث احتيال أو سوء استخدام للأموال.

إذا كان فريق التدقيق الداخلي يفتقر إلى الخبرة اللازمة، ينبغي على الشركة النظر في توظيف متخصصين يمتلكون المعرفة والخبرة المناسبة. كما يجب أن تتوفر لدى الشركة خطة استجابة فعالة لمكافحة الاحتيال، تتضمن السياسات الرئيسية وأساليب التحقيق الملائمة. (الشمري، الساعدي، الياسري، 2017، ص232)

تتولى لجنة التدقيق مجموعة من المسؤوليات الأساسية، منها: (عمر أحمد محمد، 2013، ص473)

1. تقييم إجراءات الإدارة: مراجعة كيفية تحديد الإدارة لمخاطر الاحتيال والتقليل منها، بما في ذلك التدابير التي تتخذها للكشف عن الاحتيال والحد منه.
2. الإشراف على الرقابة الداخلية: مراقبة الأنظمة الرقابية التي تعتمدها الإدارة أثناء إعداد التقارير المالية، والتأكد من عدم وجود تجاوزات أو استخدام غير مناسب لتلك الأنظمة.
3. تحليل النتائج المالية مقارنة النتائج المالية الحالية مع النتائج السابقة أو المتوقعة، وإجراء تحليلات دورية للاحتياطيات الرئيسية.
4. تقييم عمليات الإدارة: مراجعة وتوثيق الإجراءات والتقديرات المهمة المستخدمة في إعداد التقارير المالية.

5. مراجعة المدخلات اليدوية: تقييم كيفية معالجة قيود اليومية المدخلة يدوياً والإشراف على عملية إقفال الدورة المالية.
6. تطوير برامج الإبلاغ: وضع برامج للموظفين وغيرهم للإبلاغ عن حالات الاحتيال والسلوك غير الأخلاقي.
7. تقديم التوجيه: تقديم رؤى واقتراحات لتعزيز التدابير المتبعة للحد من الاحتيال.

رابعا: التحول الرقمي وتأثيره على العمليات المالية.

التحول الرقمي لا يقتصر على استخدام التكنولوجيا في مجال معين فقط، بل يمثل استراتيجية شاملة تهدف إلى تحسين تقديم الخدمات للعملاء، مما يجعل هذه الخدمات أسرع وأسهل. يسهم التحول الرقمي في توحيد مختلف المجالات والقطاعات، مما يعزز من إمكانية التعاون بين هذه المجالات بشكل مرن وفعّال. (Johannes., 2019)

تعتمد عملية التحول الرقمي في المنظمات بشكل أساسي على تفاعل جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الأنشطة والعمليات والتكنولوجيا الحديثة. يتطلب الأمر وجود هياكل تنظيمية مرنة وقنوات اتصال فعّالة لتبادل البيانات والمعلومات. كما أن المشاركة النشطة للعاملين تلعب دوراً حيوياً في تبني فلسفة التحول الرقمي، إلى جانب الدعم القوي من الإدارة العليا لمتابعة وتنفيذ هذه العملية، تحقيق سرعة ودقة عالية في العمليات التشغيلية أمر بالغ الأهمية، نظرًا لحساسية هذه العمليات. ولهذا، فإن التركيز على مرونة ووضوح أعمال المنظمة يعد أمرًا ضروريًا لمواكبة التطورات التكنولوجية التي أثبتت فعاليتها في عالم المال والأعمال، لتطبيق استراتيجية التحول الرقمي، تحتاج منظمات الأعمال إلى التنسيق والتكامل المستمر والمرن من خلال قنوات الاتصال والهياكل التنظيمية التي تسهل تدفق البيانات والإجراءات. كما يتطلب الأمر متابعة وتقييم مستمرين، مع تنفيذ خطوات عملية بعد مراجعة واختبار جزئي قبل إطلاق الخدمات الرقمية. (Abu Alwafe., & Megdadi 2020)

تتيح التقنيات الحديثة، مثل تحليلات البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، للمنظمات تطوير نماذج جديدة للخدمات والأعمال، بالإضافة إلى أتمتة العمليات وإعداد القوائم المالية بفعالية أكبر.

يقدم التحول الرقمي مجموعة من الفوائد لكافة الأطراف، بما في ذلك العملاء، والمنظمات، والمجتمع بشكل عام. ومن أبرز هذه الفوائد: (Annika, et all, 2020)

1. تحسين الكفاءة التشغيلية: يسهم التحول الرقمي في تنظيم العمليات وزيادة الكفاءة، مما يؤدي إلى تقليل التكاليف والجهد المبذول بشكل كبير.
2. توفير فرص جديدة: يتيح التحول الرقمي إمكانية تطوير منتجات رقمية جديدة تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع دعم مستمر للابتكار والتجديد.
3. فهم سلوكيات العملاء: يساعد في التعرف على الأنماط السلوكية للعملاء، مما يتيح تقديم منتجات رقمية تلبي احتياجاتهم من خلال تحسين الجودة وتبسيط الإجراءات للحصول على الخدمات.
4. التوسع في الوصول إلى العملاء: يمكن المنظمات من التوسع والانتشار في نطاق أوسع، مما يتيح لها الوصول إلى شريحة أكبر من العملاء وتلبية احتياجاتهم بشكل أكثر فعالية.
5. يساهم التحول الرقمي في تمكين المحاسبين والمراجعين من اكتساب مهارات جديدة ومتطورة في مجال برمجيات المحاسبة الرقمية. هذا الأمر يعزز من خبراتهم، مما يمكّنهم من تلبية احتياجات أصحاب المصلحة بسرعة أكبر وبمستوى عالٍ من المصداقية والموثوقية. (ثابت الشيماء السيد ، 2023، ص325- 346).

إن التحول الرقمي قد أحدث تغييرات جوهرية في طبيعة عمل المحاسبين وفي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية. فقد تم استبدال الكثير من الأعمال اليدوية بالأتمتة، مما أدى إلى تسريع العمليات المحاسبية وإعداد التقارير المالية، وتقليل الأخطاء البشرية. كما أصبح تحليل البيانات الضخمة أمرًا ممكنًا، مما مكّن المحاسبين من اتخاذ قرارات مستندة إلى بيانات دقيقة والقيام بتنبؤات مالية. (Yigitbasioglu, 2022)

إضافة إلى ذلك، ساهم التحول الرقمي في إمكانية إعداد تقارير مالية فورية تسهل على الإدارة اتخاذ القرارات بسرعة. كما عزز من أمان البيانات والمعاملات المالية من خلال استخدام تقنيات مثل blockchain، وسهل الامتثال للمعايير المالية.

ومع هذه التغييرات، أصبحت مهنة المحاسبة تتطلب مهارات تقنية جديدة، وقدرة على التكيف مع التطورات التكنولوجية المتسارعة. وبات دور المحاسب أكثر تحولًا من مجرد مسجل للبيانات إلى مستشار استراتيجي يقدم رؤى أعمق ومشورة مالية مستندة إلى تحليل متقدم، إن التحول الرقمي قد أحدث تحولًا جذريًا في طبيعة وممارسة مهنة المحاسبة. فقد أصبحت التقنيات الرقمية جزءًا لا يتجزأ من الحياة اليومية للأفراد والمنظمات على حد سواء. وقد أدى ذلك إلى تغير سلوك العملاء وتوقعاتهم بشأن الحصول على المعلومات والخدمات التي تلبي احتياجاتهم في ظل بيئة الأعمال المعاصرة والشديدة التنافسية، لذلك، باتت المنظمات مطالبة بتقديم خدمات تعتمد على التكنولوجيا الرقمية وتوفير معلومات ذات جودة عالية. ولتحقيق ذلك، يجب على منظمات الأعمال تغيير نماذج أعمالها لتتكيف بشكل رقمي في تقديم الخدمات والمعلومات والقوائم المالية الرقمية في الأسواق الأكثر تنافسية. (نورهان، محمد، 2022، ص500-524)

ومن جانب آخر، فإن الخدمات الحكومية الإلكترونية تعتمد على الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة التي تتزايد بشكل مطرد. وقد أدى ذلك إلى ظهور تطبيقات رقمية متنوعة تشكل تحديًا وجوديًا للمنظمات للاستمرار والبقاء في الأسواق والتعامل مع متغيرات البيئة العالمية، وفي ظل هذه التطورات، أصبح دور المحاسب أكثر تحولًا من مجرد مسجل للبيانات إلى مستشار استراتيجي يقدم رؤى أعمق ومشورة مالية مستندة إلى تحليل متقدم للبيانات الضخمة واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي. كما يتطلب ذلك من المحاسبين امتلاك مهارات تقنية جديدة والقدرة على التكيف مع التطورات التكنولوجية المتسارعة. (مرقص، وعوض (2023، ص 228)

خامسا: التكامل بين المحاسبة والتدقيق الداخلي: المفهوم، الحاجة، والفوائد.

في السنوات الأخيرة، شهدت وظائف التدقيق الداخلي تطورًا ملحوظًا، حيث تم تحسين خريطة التأكيدات لتحقيق فاعلية أكبر في أنشطتها. يساعد هذا التطوير على فهم بيئة التأكيدات بشكل شامل عند وضع خطة التدقيق السنوية، مما يتيح استهداف المجالات التي تحتاج إلى مزيد من التأكيد. يساهم التخطيط في تقييم التغطية التأمينية ضد المخاطر الرئيسية من خلال دراسة العمليات الأساسية وتحليلها، واقتراح التحسينات اللازمة.

تعتبر خرائط العمليات أدوات أساسية في التدقيق الداخلي، حيث تُستخدم لرسم تدفقات البيانات والمعلومات وتتابع الأنشطة داخل النظام. تُعرف خرائط العمليات بأنها تصوير بصري لمراحل العملية، مما يسهل فهمها وتحليلها وتقييمها. تهدف هذه الخرائط إلى توثيق ومراجعة الأنشطة والعمليات والبرامج التي تحتاج إلى تدقيق، وتتضمن تحديد الإدارات والأنشطة والوظائف، بالإضافة إلى محاسبة المدراء المسؤولين عن الإنجازات، (Tamimi, Oday, 2021, 116)

تتضمن خطوات إعداد خرائط العمليات ما يلي: (سرايا، 2007، ص216)

1. تحديد العملية: يشمل تعريف مدخلات ومخرجات العملية وتحديد الطرف المسؤول عن تنفيذها.
2. جمع المعلومات: يتطلب هذا الخطوة إجراء زيارات ميدانية ومقابلات لجمع الحقائق ذات الصلة بالعملية.
3. تحليل خريطة العملية تهدف هذه المرحلة إلى تحديد المخاطر المرتبطة بالعملية وضوابطها.
4. طرق وضع الخرائط: تشمل مخططات التدفق ومخططات RACI التي توضح المسؤوليات والمهام.

لضمان توافق الأقسام التي تؤثر على المالية مع قسم المحاسبة والتدقيق الداخلي، يجب وضع إرشادات تفصيلية (Walkthroughs) تُسهل عمليات التكامل. تعمل هذه الإرشادات على توضيح كيفية معالجة المعاملات التجارية وضمان عدم حدوث اختلافات في الآراء حول العمليات، مما يعزز من قدرة الشركات على التعامل مع المخاطر.

تُعتبر المحاسبة نظامًا للمعلومات يهدف إلى تقديم بيانات دقيقة تدعم اتخاذ القرارات من خلال معالجة المعاملات المالية، وتسجيلها في الدفاتر، والإفصاح عنها عبر التقارير المالية. ومع ذلك، فإن المحاسبة تتكامل مع التدقيق الداخلي عبر عملية مراجعة المعاملات، إجراء التحقيقات، وفحص المستندات. يقوم كل من قسم المحاسبة وقسم التدقيق الداخلي بتقييم صحة العمليات التجارية بشكل مستقل، مما يساعد على تحديد أي نقاط ضعف قد تسمح بحدوث أخطاء أو احتيال، لا يمكن اعتبار متابعة المعاملات التجارية وتسجيلها في النظام المحاسبي عملية صحيحة ما لم تتضمن تأكيدات على دقة الاحتساب والتحقق من الصلاحيات الممنوحة من خلال الضوابط الداخلية. كما أن تخصيص المعاملات في الموازنة يعتبر جزءًا من عملية التدقيق التفصيلية، التي تسهم في اعتماد هذه العمليات، على الرغم من أن المحاسبين قد يكونون أكثر راحة في التعامل مع الأرقام، إلا أن كلاً من المحاسبين والمدققين الداخليين يتعاونون في متابعة العمليات المالية والتأكد من صحتها. يشاركون في وضع خرائط العمليات والإرشادات التفصيلية، مما يساهم في تقييم المخاطر المرتبطة بالأعمال، بما في ذلك مخاطر الاحتيال، يساهم المحاسب في تصميم وتنفيذ ومراقبة الأنظمة التجارية، حيث يشارك في تحديد الأنشطة الرئيسية وتمثيلها في خرائط العمليات. كما يناقش الضوابط الرقابية اللازمة لضمان فعالية وظيفة المحاسبة في إطار نظم المعلومات المحاسبية المتكاملة مع باقي أنظمة الشركة. (ازهر صبحي الجبوري، 2021، ص201-202)

تتطلب عمليات الشراء والدفع، بالإضافة إلى المبيعات والقبض، تنسيقًا دقيقًا لضمان استمرارية العمليات المالية. تتبع المواد الأولية والتحويل إلى سلع تامة الصنع يتطلب أيضًا تسجيلًا دقيقًا للتكاليف. يقوم المحاسب بمراجعة الأنشطة التي تؤثر مباشرة أو غير مباشرة على الوضع المالي للشركة، مع الاستناد إلى مدخلات نظام المعلومات المحاسبي والتقارير المالية الدورية.

من خلال هذه العمليات، يساهم المحاسب في تقييم مخاطر الرقابة الداخلية، مما يعزز من قدرة المؤسسة على مواجهة التحديات المالية بكفاءة.

إن التكامل بين العملية المحاسبية والتدقيق الداخلي يعد من العوامل الأساسية التي تساهم في حماية الأصول وتحسين العمليات في الشركات. من خلال خرائط العمليات والإرشادات التفصيلية، يمكن تحديد نقاط الضعف والثغرات المحتملة، مما يساعد في تعزيز الرقابة الداخلية والحد من مخاطر الاحتيال.

يعد التكامل بين التدقيق الداخلي والمحاسبة عنصرًا حيويًا لنجاح المؤسسات. يمكن تحديد الأهداف الرئيسية لهذا التكامل في النقاط التالية: (عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، 2009، ص 96)

1. تغطية شاملة لأنشطة المؤسسة: يهدف التكامل إلى ضمان أن يشمل التدقيق جميع الأنشطة والعمليات داخل المؤسسة، مما يعزز من فعالية رقابة الجودة.
2. تنفيذ تدقيق عالي الجودة: يتطلع التكامل إلى رفع مستوى الجودة في عمليات التدقيق، مما يسهم في تقديم معلومات دقيقة وموثوقة.
3. تقليل التكرار وازدواجية الجهود: يساهم التعاون بين المحاسبة والتدقيق في تقليل الأعمال المكررة، مما يوفر الوقت والموارد.
4. خفض تكاليف التدقيق: من خلال تحسين الكفاءة وتقليل التكرار، يمكن تقليل التكاليف المرتبطة بعمليات التدقيق.
5. دعم تحقيق الأهداف المؤسسية: يسعى التكامل إلى مساعدة المؤسسة في تحقيق أهدافها بنجاح من خلال تحسين العمليات وزيادة الدقة في المعلومات المالية.

هذا التكامل يسهم في تعزيز الأداء العام للمؤسسة ويعزز من قدرتها على مواجهة التحديات.

سادسا: مراجعة الأدبيات: الدراسات السابقة، نتائجها

أ. دراسة (بوعفار كنزة، مرواني خديجة، 2023) التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية دراسة حالة مؤسسة تعاونية الحبوب والبقول الجافة بولاية المسيلة
هدفت الدراسة إلى توضيح ماهية التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأثره على جودة المعلومة المحاسبية. فيهدف البحث إلى شرح وتوضيح مفهوم هذا التكامل وكيفية انعكاسه على تحسين جودة البيانات والتقارير المالية.
إبراز الدور الحيوي الذي يؤديه التكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية. فالبحث يسعى إلى تسليط الضوء على المزايا والفوائد التي يحققها هذا التكامل لصالح المستخدمين والمستفيدين من المعلومات المالية.
التعرف على مدى تطبيق نظام التكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. فيهدف البحث إلى استقصاء وتقييم واقع تطبيق هذا النظام في الشركات العاملة في البيئة الجزائرية.
ب. دراسة (رشوان، وآخرون 2020) بعنوان: التحول الرقمي وانعكاساته على ممارسة مهنة المحاسبة والتدقيق.
هدف هذا البحث إلى التعرف على التحول الرقمي وانعكاساته على ممارسة المحاسبة والتدقيق، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم الاعتماد على الاستبانة كأداة للدراسة طبقت على مجتمع الدراسة المكون مكاتب المحاسبة والتدقيق والبلغ عددهم (90) مدقق، ونقابة المحاسبين والمدققين الفلسطينية في قطاع غزة والبالغ عددهم (48) ، حيث تم اختيار عينة عشوائية تكونت من (50) مدقق، و (30) عضو واستخدمت الدراسة التحول الرقمي كمتغير مستقل، بينما اشتملت المتغيرات التابعة على مهنة المحاسبة والتدقيق، وأظهرت نتائج البحث أن التحول الرقمي يوفر المهارات التكنولوجية اللازمة لنجاحممارسة مهنة المحاسبة والتدقيق بشكل واقعي ويجعلها أكثر فاعلية ودقة، مما يؤدي إلى زيادة رضا المستفيدين من خدمات مهنة المحاسبة.
ت. دراسة (هبة حمادة أبو عرب، عبد الرحمن محمد رشوان 2022) بعنوان دور التحول الرقمي في تحسين جودة عملية التدقيق الداخلي.
هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التحول الرقمي في تحسين جودة عملية التدقيق الداخلي، قام الباحثان باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم الاعتماد على الاستبانة كأداة للدراسة طبقت على مجتمع الدراسة المكون من المدققين الداخليين العاملين في البنوك المدرجة في بورصة فلسطين، والبلغ عددهم (85) مدقق وتم استخدام اسلوب الحصر الشامل نظراً لصغر حجم المجتمع حيث تم تحليل وتفسير بيانات الاستبانة المجاب عليها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS)
وأظهرت نتائج الدراسة أن استخدام التحول الرقمي يساهم في ضمان جودة عمل المدقق الداخلي والقدرة على استخدام البيانات الإلكترونية لتسهيل إنجاز وتنفيذ عملية التدقيق بدقة عالية.
ث. دراسة (شيرين شوقي ريشة) بعنوان العوامل المحاسبية المؤثرة في جودة التقارير المالية
تناول هذا البحث العوامل المحاسبية التي يمكن أن تؤثر إيجابيا أو سلبيا في جودة التقارير المالية، ومن خلال تحليل وتقييم بعض الدراسات الأكاديمية ذات الصلة، تم وضع إطار عام لتلك العوامل حيث تبين أنها تشتمل على كل من: الإحتراف المحاسبي ، تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية، التحفظ المحاسبي، وهيكل الرقابة الداخلية وما يرتبط به من متطلبات قانون SOX الأمريكي في فقرتيه 302 و 404
وقد انتهى هذا البحث إلى مجموعة من النتائج لعل من أهمها وجود أربعة أبعاد مختلفة للإحتراف المحاسبي، وتتمثل تلك الأبعاد في كل من التركيز على الممارسة المحاسبية تحسين مهارات المحاسب الوعى والالتزام بتنفيذ اللوائح، والتوجه الأخلاقي المهني، وتبين أن هذه الأبعاد تؤثر إيجابيا على منفعة المعلومات المحاسبية من خلال تأثيرها الإيجابي على جودة التقارير المالية.
ج. دراسة (عمر أحمد محمد، 2013) دور لجان التدقيق في الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة السورية (دراسة ميدانية)

هدف هذا البحث إلى دراسة دور لجان التدقيق في الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة السورية ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بإعداد استبانة وزعت على عدد من أعضاء لجان التدقيق في الشركات المساهمة السورية والمدققين الخارجيين، وقد تضمنت الاستبانة ضوابط تشكيل لجان التدقيق والمهام التي تقوم بها والتي من شأنها الحد من الاحتيال وخلص البحث إلى أن ضوابط تشكيل لجان التدقيق ومهامها تؤثر في الحد من الاحتيال من وجهة نظر عينتي البحث.

الفصل الثالث: منهجية البحث

اولا: تصميم البحث

الدراسة تُعد من النوع الوصفي التحليلي، حيث تهدف إلى وصف وتحليل دور التكامل بين المحاسبة والتدقيق الداخلي في تحسين جودة التقارير المالية ومكافحة الاحتيال في ظل التحول الرقمي. فهي تسعى لفهم العلاقة بين هذه العوامل وتقييم مدى تأثيرها على العمليات المالية والإدارية داخل المؤسسات. كما أن الدراسة تتضمن جانبًا استكشافيًا لفهم مدى تطبيق التكامل في الواقع، وصياغة فرضيات حول تأثيره في تحسين جودة التقارير وتقليل احتمالية الاحتيال، خاصة في ظل التغيرات الناتجة عن التحول الرقمي.

وبما أن الدراسة تتعامل مع جوانب كمية (كالاستبيانات والإحصائيات)، فهي تتبع منهجًا مزيجياً، يجمع بين التحليل الوصفي والتحليل التحليلي بهدف تقديم تصور شامل ومتوازن عن موضوع البحث.

ثانيا: مجتمع الدراسة:

تعد المؤسسات المصرفية الثلاث التابعة لمصرف الرافدين في محافظة بابل نموذجاً حياً لدراسة التحديات والفرص التي يواجهها القطاع المصرفي في ظل التحول الرقمي، حيث تشكل هذه المؤسسات مجتمعاً بحثياً غنياً يمكّن من استكشاف سبل تعزيز التكامل بين أنظمة المحاسبة والتدقيق الداخلي لتحقيق أهداف مزدوجة تتمثل في رفع جودة التقارير المالية ومواجهة مخاطر الاحتيال المالي، إذ توفر هذه المؤسسات بيئة مثالية لرصد التأثيرات الإيجابية للتقنيات الرقمية على دقة البيانات المالية وشفافيتها، كما تتيح فرصة فريدة لتحليل كيفية مساهمة الأنظمة المحاسبية الذكية والأدوات الرقمية للتدقيق الداخلي في بناء أنظمة رقابة فعالة قادرة على اكتشاف الأنماط غير الطبيعية في المعاملات المالية، حيث تعكس ممارسات هذه المؤسعات التحديات المشتركة التي تواجهها المصارف العراقية في سعيها لتطوير آلياتها الرقابية بما يتماشى مع متطلبات العصر الرقمي، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات التنظيمية والمحلية التي تميز القطاع المصرفي في بابل، مما يجعل نتائج الدراسة قابلة للتعميم على نطاق أوسع مع حفظ الخصوصيات المحلية.

ثالثا: عينة الدراسة (مسؤولو المحاسبة، مدققي الحسابات، الإدارات المالية، وأعضاء التدقيق الداخلي)

تكونت عينة الدراسة من مسؤولي المحاسبة ومدققي الحسابات والإدارات المالية وأعضاء التدقيق الداخلي في ثلاث فروع تابعة لمصرف الرافدين بمحافظة بابل، حيث تم اختيارها بطريقة منهجية لتغطية مختلف المستويات الوظيفية المعنية بالعمليات المالية والرقابية.

في فرع الحلة الأول، بلغ عدد أفراد العينة (165) فرداً، من بينهم محاسبون ماليون ومدققون داخليون وموظفون في الإدارات المالية، مما وفر تمثيلاً واسعاً للرؤى المختلفة حول التكامل بين الأنظمة المحاسبية وآليات التدقيق.

أما في فرع الحلة الثاني، فقد شملت العينة (141) فرداً؛ ركّزت الدراسة في هذا الفرع على تحليل الدور الاستباقي للتدقيق الداخلي في ظل التحول الرقمي، مع الأخذ بالاعتبار آراء المدققين ومسؤولي التقارير المالية لضمان تغطية كافة الجوانب المتعلقة بجودة البيانات ومخاطر الاحتيال .

وفي فرع المدحتية، شارك في الدراسة (153) فرداً يتركزون في الغالب في الوحدات المالية وفرق التدقيق الداخلي، حيث هدف الباحثون إلى استكشاف كيفية تعزيز التنسيق بين هذين القطاعين لتحسين كفاءة العمليات المالية في البيئة الرقمية.

شملت العينة بذلك (459 فرداً بشكل إجمالي حيث تمثل 30% من المجموع الكلي للمبحوثين في منطقة الدراسة وهي نسبة مقبولة احصائيا لتمثيل المجتمع الكلي للبحث)، وهو ما يعكس تنوعاً في الخبرات والوظائف ويساعد على التوصل إلى استنتاجات شاملة حول تأثير التكامل بين المحاسبة والتدقيق الداخلي على جودة التقارير المالية ومكافحة الاحتيال في سياق التحول الرقمي.

رابعا: طرق جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على استبيان مُعدّ خصيصاً كأداة رئيسية لجمع البيانات، حيث تم تصميم النموذج وفق منهجية علمية تضمنت خمسة محاور أساسية تعكس طبيعة البحث وأهدافه. اشتمل الاستبيان على أسئلة مغلقة ومفتوحة توزعت على أقسام متتابعة تبدأ بالعوامل الديموغرافية لتحديد خصائص العينة كالعمر والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة، مع ربط هذه المتغيرات بمدى إدراك المشاركين لمتطلبات التحول الرقمي في بيئة العمل المالية.

في محور التكامل بين المحاسبة والتدقيق الداخلي، تم قياس مدى فعالية التنسيق المؤسسي بين الإدارتين من خلال مؤشرات دقيقة مثل تواتر الاجتماعات المشتركة ودرجة توحيد الأنظمة الإلكترونية المستخدمة، مع تحديد مستوى التكامل في تصميم إجراءات الرقابة المالية بين القطاعين. عرضت الأسئلة سيناريوهات عملية لقياس قدرة الأنظمة على اكتشاف التناقضات بين السجلات المحاسبية وتقارير التدقيق.

أما محور جودة التقارير المالية، فركز على تقييم عناصر الدقة والاكتمال والشفافية من وجهة نظر المختصين، حيث تم قياس الفترة الزمنية اللازمة لإعداد التقارير ومدى توافقها مع المعايير الدولية، مع تحليل تأثير الممارسات الرقمية على تحسين عملية الإفصاح المالي. تضمنت الأسئلة تقييماً ذاتياً من قبل المشاركين لمستوى التحديات التقنية التي تواجههم في إصدار البيانات المالية .

في قسم مكافحة الاحتيال المالي، تم استكشاف مدى نجاعة الإجراءات الرقابية الحالية في الحد من المخاطر عبر قياس وتيرة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لاكتشاف الأنماط غير الطبيعية، بالإضافة إلى تقييم مستوى التدريب المتخصص الذي يتلقاه العاملون في مجال رصد الحالات الاحتيالية. اشتملت الأسئلة على تحليل لواقع الحوادث المسجلة ومدى استجابة الأنظمة الرقمية لها.

خُصص المحور الخامس لدراسة دور التحول الرقمي في تعزيز التكامل بين الأقسام، من خلال استبيان مدى اعتماد المؤسسات على المنصات السحابية وأدوات تحليل البيانات الضخمة، مع تقييم أثر هذه الأدوات على تقليص الفجوة الزمنية بين إجراءات المحاسبة والتدقيق. ناقش هذا القسم أيضاً التحديات التقنية والتنظيمية التي تعوق تحقيق التكامل الأمثل.

خامسا: الادوات الاحصائية

لتحليل البيانات، استُخدم التحليل الإحصائي الوصفي لحساب التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات، بينما أُجري التحليل الاستنتاجي عبر اختبارات ارتباط بيرسون وتحليل الانحدار المتعدد لفهم العلاقات السببية بين المتغيرات المستقلة (كدرجة التحول الرقمي) والمتغيرات التابعة (كجودة التقارير). تم الاعتماد على برنامج (SPSS) لمعالجة البيانات، مع تطبيق اختبار كرونباخ ألفا لضمان ثبات الاستبيان، حيث أسفرت النتائج عن

معاملات ثبات عالية تجاوزت 0.85 في جميع المحاور، مما يؤكد مصداقية الأداة وقدرتها على قياس الظاهرة بدقة.

الفصل الرابع: عرض النتائج ومناقشتها

اولا: عرض النتائج

أ) المنصب الوظيفي

تشير النتائج إلى تنوع كبير في الوظائف التي يشارك أفرادها في دراسة دور التكامل بين المحاسبة والتدقيق الداخلي. حيث أن الفئة الأكبر تبين وجود مشاركين من المحاسبين الماليين، الذين يشكلون نحو ربع العينة بنسبة 25%. هذا يُعكس أهمية الدور الذي يلعبه المحاسبون الماليون في تعزيز جودة التقارير المالية، خاصة في ظل التحول الرقمي الذي يتطلب دقة وشفافية متزايدة للمعلومات.

أما بالنسبة لرئيس أو مدير قسم المحاسبة، فكانت نسبتهم 15% من المشاركة، مما يدل على أن هناك مشاركة من القادة التنفيذيين والمسؤولين المباشرين عن عمليات المحاسبة، وهو أمر مهم لضمان أن تكون عمليات التكامل والتطوير المؤسسي منسجمة مع استراتيجيات الإدارة العليا. المدققون الداخليون كانوا بنسبة 20%، مما يعكس اهتمامًا واضحًا بتكامل العمليات بين التدقيق والمحاسبة من خلال مشاركة فريق التدقيق الداخلي، وهو أمر يعزز الرقابة والشفافية.

أما الأعضاء في فريق التدقيق الداخلي، فمثلوا نسبة 15% من مجتمع الدراسة، ما يدل على وجود مشاركة من العناصر التنفيذية المباشرة التي تتعامل مع عمليات التدقيق بشكل يومي، الأمر الذي يعزز من فرص الكشف المبكر عن الاحتيال وتحقيق الجودة في إعداد التقارير. محللو النظم المالية، الذين يركزون على الجانب التقني والتحول الرقمي، كانوا بنسبة 10%، مما يعكس الضرورة الملحة لإدخال التكنولوجيا والأنظمة الرقمية لتحسين عمليات المحاسبة والتدقيق.

علاوة على ذلك، أضافت الفئة الأخرى نسبة 15%، مما يشير إلى وجود مجموعة واسعة من الوظائف غير المحددة التي قد تمثل تخصصات أو مسؤوليات متنوعة تساهم بشكل غير مباشر في عملية التكامل. يتضح من ذلك أن الدراسة تشمل مشاركة واسعة من مختلف المستويات الوظيفية، مما يعكس أهمية التعاون بين جميع الأطراف لضمان تحسين جودة التقارير المالية ومكافحة الاحتيال بشكل فعال، خاصة مع تفعيل أدوات التحول الرقمي الذي يتطلب مشاركة متعددة التخصصات لضمان تحقيق الأهداف المنشودة.

جدول رقم (1). توزيع العيّنة البحثية حسب المهام الوظيفية ودورها في تعزيز التكامل بين المحاسبة والتدقيق الداخلي خلال التحوّل الرقمي.

المتغير	التكرار(F)	النسبة (%)
رئيس/ مدير قسم المحاسبة	69	15%
مدقق حسابات داخلي أول	92	20%
محاسب مالي	115	25%
عضو في فريق التدقيق الداخلي	69	15%
محلل نظم مالية	46	10%
أخرى	68	15%
المجموع	459	100%

ب) سنوات الخبرة في المجال المالي/الرقابي

تشير النتائج إلى توزيع متوازن نسبياً لسنوات الخبرة بين المشاركين في الدراسة، مع وجود تمركز واضح في الفئة التي تتراوح خبراتهم بين 6 إلى 10 سنوات، حيث بلغت نسبة هؤلاء 30%. يعكس هذا التنوع في سنوات الخبرة أهمية مشاركة أفراد يمتلكون خبرة واسعة، فضلاً عن وجود مشاركة من ذوي الخبرة الأقل، مما يتيح إجراء تقييم شامل لدور التكامل بين المحاسبة والتدقيق الداخلي في تحسين جودة التقارير المالية ومكافحة الاحتيال.

الفئة التي أقل من 3 سنوات تمثل نسبة 20%، وهو مؤشر على وجود جيل جديد من المهنيين يمتلكون خلفية حديثة حول التحول الرقمي وأدوات التكنولوجيا التي تساهم في تعزيز عمليات التدقيق والمحاسبة. هؤلاء يُعدون عناصر مهمة في تطبيق الابتكارات التقنية الجديدة، ويعزز وجودهم من قدرة المؤسسات على مواكبة التطورات السريعة.

أما الفئة ذات الخبرة بين 3 إلى 5 سنوات، فتمثل 25% من العينة، وتعد مرحلة مهمة حيث يتطوير فيها الأفراد مهاراتهم ومعارفهم ويتم استيعابهم بشكل فعال لمبادئ وممارسات الجودة والتكامل الرقمي. ويمثل ذلك استثماراً رئيسياً في بناء القدرات التي ستدعم عمليات الرقابة وإدارة المخاطر بشكل فعال.

بالنسبة للفئة التي تتجاوز العشرة سنوات، فهي تشكل نسبة 25% من المشاركين، الأمر الذي يدل على وجود خبرات طويلة ومتميزة، تسهم بشكل مباشر في صياغة سياسات وإجراءات عالية الجودة، واعتماد ممارسات تدقيق ومحاسبة ذات موثوقية عالية. هذه الخبرة تعتبر أساسية في وضع استراتيجيات طويلة الأمد لضمان جودة التقارير، وكذا مكافحة الاحتيال بكفاءة عالية مع الاستفادة من التحول الرقمي.

مع تنوع سنوات الخبرة، يتضح أن الدراسة تشتمل على مشاركة متنوعة بين الأفراد ذوي الخبرة الحديثة والذين يمتلكون رؤى متجددة، وأولئك ذوي الخبرة الطويلة والراسخة، كل ذلك يعزز من قدرة المؤسسات على استغلال فوائد التكامل الرقمي بشكل فعال ومتوازن لتحقيق أهداف الجودة والكشف المبكر عن الاحتيال.

جدول رقم (2). توزيع سنوات الخبرة الوظيفية للمشاركين وأثرها على فاعلية التكامل بين المحاسبة والتدقيق الداخلي في البيئة الرقمية.

المتغير	التكرار(F)	النسبة(%)
أقل من 3 سنوات	92	20%
3-5سنوات	115	25%
6-10سنوات	138	30%
أكثر من 10 سنوات	114	25%
المجموع	459	100%

ت) المؤهل العلمي

توضح النتائج أن أغلب المشاركين يحملون مؤهلات علمية متخصصة في المجال المالي والمحاسبي، حيث أن نسبة حملة بكالوريوس محاسبة كانت الأعلى، وتبلغ 40%. يبرز هنا أهمية التأهيل الأكاديمي في تعزيز قدرات الأفراد على فهم وتطبيق أدوات وتقنيات التحول الرقمي، وهو أساس في تحسين جودة التقارير المالية ومكافحة الاحتيال.

كما أن حملة بكالوريوس إدارة مالية يمثلون نسبة مهمة تبلغ 25%، الأمر الذي يعكس التنوع في الخلفية الأكاديمية، ويعزز من إمكانية تطبيق مبادئ الإدارة المالية الحديثة والمتكاملة. وجود نسبة من الحاصلين على ماجستير في تكنولوجيا المعلومات المالية (15%)، يدل على الوعي المتزايد بأهمية دمج التكنولوجيا في العمليات المالية، خاصة في ظل التحول الرقمي الكبير الذي يفرض اعتماد أدوات حديثة للكشف المبكر عن الاحتيال وتحسين جودة التقارير.

أما الذين يحملون دبلوم في التدقيق، الذين يشكلون 10% من العينة، فهم يملكون خبرة عملية متخصصة تركز على عمليات المراجعة والتدقيق، مما يعزز الرؤية العملية للمتغيرات المرتبطة بمكافحة الاحتيال والتدقيق الداخلي. وجود نسبة أخرى (10%) ضمن فئة "أخرى" يشير إلى تنوع في المؤهلات، وربما يتضمن شهادات مهنية أو تخصصات إضافية تدعم عملية التكامل بين المحاسبة والتدقيق.

هذه التوزيعات تؤكد أن الدراسة تشمل مجموعة واسعة من مستويات التأهيل العلمي، مع تواجد قوي للمؤهلات التي تدعم بشكل مباشر تعزيز جودة التقارير وتحقيق أهداف الرقابة والشفافية، خاصة في بيئة رقابة مدعومة بالتكنولوجيا الرقمية والتحول الرقمي. وجود هذا التنوع يمكن أن يسهم في تكوين فرق عمل متكاملة تنبثق من خلفيات أكاديمية متنوعة، وتتصدى بفعالية لمهام تحسين عمليات الرقابة والكشف المبكر عن الاحتيال.

جدول رقم (3). التوزيع الأكاديمي للمشاركين ودوره في بناء الكفاءة التكاملية بين المهام المحاسبية والرقابية خلال التحول الرقمي.

المتغير	التكرار(F)	النسبة(%)
بكالوريوس محاسبة	183	40%
بكالوريوس إدارة مالية	115	25%
ماجستير في تكنولوجيا المعلومات المالية	69	15%
دبلوم في التدقيق	46	10%
أخرى	46	10%
المجموع	459	100%

المحور الثاني: التكامل بين المحاسبة والتدقيق الداخلي

هذه النتائج تعكس مدى توافق وتفاعل عوامل عديدة تؤثر في تطبيق مفهوم التكامل بين المحاسبة والتدقيق الداخلي، وكذلك في تحسين جودة التقارير المالية. فمن جهة، نلاحظ أن غالبية المشاركين يرون أن وجود قنوات اتصال رسمية وتبادل منتظم للتقارير يعزز بشكل كبير من التكامل الفعّال بين القسمين، وهو أمر حاسم لضمان الشفافية والدقة. إذ أن نسبة الموافقة تصل إلى 68% على الأقل لكل عبارة تتعلق بالتواصل والتنظيم، مما يدل على إدراك واسع لأهمية هذه العلاقات التنظيمية في تحسين الأداء والجودة.

أما فيما يخص تطبيق الأنظمة التقنية المشتركة، فهناك رؤية إيجابية تتجلى في أن ما يزيد على 60% من الآراء تتفق على أن الأدوات الرقمية والبرمجيات الحديثة مثل ERP وبرامج التدقيق لجعل التنسيق أكثر فعالية. تبين أيضا أن المشاركة النشطة لمدققي الحسابات الداخليين في مراجعة السياسات والإجراءات تساعد على تحقيق المعايير الدولية والحد من التعارض بين السجلات، مما يساهم في تقليل الأخطاء الجوهرية في التقارير المالية، كما ينعكس من تقييم الملاحظات الإيجابية حول انخفاض الأخطاء وارتفاع مستوى الشفافية عند وجود مراجعة داخلية فعالة .

كما أن التقييم الدوري لأداء التكامل، والذي يشكل حوالي 63% من الإجابات بالموافقة، يعكس رغبة المؤسسات في الاستمرارية في تحسين الإجراءات، وهو أمر ضرور لتحسين الجودة المستدامة للتقارير المالية. وجود آليات واضحة لمراجعة وتدقيق التقارير قبل اعتمادها، بالإضافة إلى سرعة إصدارها دون الإخلال بجودتها، يظهر وعي المؤسسات بأهمية التوازن بين الكفاءة والموثوقية.

من ناحية التزام المعايير الدولية مثل IFRS وIIA، فإن نسبة الموافقة تقارب 63%، مما يعكس مدى الوعي والتطبيق العملي للمبادئ ذات العلاقة، وهو أمر ضروري لتعزيز مصداقية التقارير المالية وتوافقها مع أعلى معايير الجودة. وأخيرًا، وجود معايير محددة لقياس الجودة، رغم أن نسبة الموافقة عليها منخفضة نوعًا ما (حوالي 55%)، إلا أنه يدل على وجود وعي بأهمية قياس الأداء بشكل دوري لضمان استمرارية التحسين، وهو أحد ركائز الإدارة الرشيدة.

باختصار، تشير النتائج إلى تفاعل إيجابي واسع حول أهمية التكامل والرقابة المستمرة، مع إدراك واضح لأهمية التكنولوجيا والمعايير الدولية، لتعزيز جودة التقارير المالية، والحد من الأخطاء، والكشف المبكر عن الاحتيال، خاصة في بيئة تحول رقمي تتطلب مرونة وسرعة في الأداء.

جدول رقم (4). مستوى التزام المؤسسات بمعايير IFRS/IIA وأثره الاستراتيجي على جودة التقارير المالية في البيئات الرقمية.

رقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
1	توجد قنوات اتصال رسمية بين قسم المحاسبة والتدقيق الداخلي لضمان التكامل.	315	100	44
2	يتم تبادل التقارير المالية والتدقيقية بين القسمين بشكل منتظم وفعال.	330	85	44
3	تُستخدم أنظمة تقنية مشتركة (مثل ERP) أو برامج التدقيق لتعزيز التنسيق.	290	100	69
4	يُشارك مدققو الحسابات الداخليون في مراجعة السياسات المحاسبية قبل اعتمادها.	280	110	69
5	توجد اجتماعات دورية (شهرية/ربع سنوية) لمناقشة القضايا المالية المشتركة.	340	70	49
6	يُوثّق إجراءات التكامل بين القسمين في دليل عمل موحد.	260	130	69
7	يساهم التكامل في تقليل التعارض بين السجلات المحاسبية وتقارير التدقيق.	320	85	54
8	يُطبق البنك معايير دولية مثل (IFRS) أو (IIA) لضمان جودة التكامل.	330	80	49
9	يتم إشراك المدققين الداخليين في تصميم نظم المعلومات المحاسبية الجديدة.	275	110	74
10	يُقَيم أداء التكامل بين القسمين سنوياً لتحسين الفعالية.	285	110	64

المحور الثالث: جودة التقارير المالية

هذه البيانات تؤكد أن هناك توافُقًا واسعًا على أن التكامل بين المحاسبة والتدقيق الداخلي يلعب دورًا محوريًا في تحسين جودة التقارير المالية. فالغالبية العظمى من المشاركين يتفقون على أن هذا التكامل يساهم بشكل

كبير في تقليل الأخطاء الجوهرية، حيث أن نسبة الموافقة تفوق 63%. هذا يعكس الوعي بأهمية وجود عملية مراجعة داخلية فعالة ومستندة إلى تعاون منهجي، لضمان دقة المعلومات واعتمادية التقارير الصادرة.

علاوة على ذلك، يُظهر التنسيق المستمر وتقاسم المعلومات بين القسمين أثرًا إيجابيًا على دقة القوائم المالية السنوية، حيث أن حوالي 64% من المجيبين يرون أن التنسيق يسهم بشكل كبير في تحسينها. التوافق الكبير حول أن التقارير تظهر شفافية أكبر عند وجود مراجعة داخلية فعالة، يعكس أهمية الرقابة الداخلية في تعزيز الثقة وموثوقية المعلومات المصدرة.

كما أن عمليات اكتشاف وتصحيح الأخطاء قبل نشر التقارير تؤكد أن المؤسسات التي تعتمد على تكامل فعال تكون أكثر قدرة على تقديم تقارير مالية عالية الجودة، وهو ما يعكسه حوالي 64% من الإجابات بالموافقة. الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية (IFRS) هو عنصر أساسي آخر، حيث أن حوالي 63% من المشاركين يعتقدون أن هذا الالتزام يتحسن بفضل التكامل، مما يعزز من موثوقية وشفافية التقارير.

أما فيما يخص تقييم الجودة بشكل دوري، فهي أحد أدوات الرقابة المستمرة لضمان التحسين المستدام، حيث أن نسبة الموافقة على أهميتها تصل إلى حوالي 59%. وجود آليات واضحة لمراجعة وتدقيق التقارير قبل اعتمادها، يوضح مدى أهمية العملية التحضيرية لضمان الدقة والجودة، وهو أمر يتفق عليه حوالي 62% من المشاركين.

وأخيرًا، تظهر النتائج أن معايير قياس جودة التقارير المالية في البنك، رغم وجود تحديات، إلا أن هناك وعيًا بأهمية وضع معايير واضحة لقياس الأداء بشكل دوري. بشكل عام، تشير البيانات إلى أن غالبية المؤسسات تتبنى نهجًا منهجيًا في تحسين جودة التقارير المالية من خلال تعزيز التكامل والرقابة الداخلية، ما ينعكس بشكل إيجابي على مصداقية المعلومات ودقة البيانات المقدمة إلى الأطراف المعنية.

الجدول رقم (5). أثر التكامل بين المحاسبة والمراجعة الداخلية على جودة التقارير المالية.

رقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
1	يؤدي التكامل بين المحاسبة والتدقيق الداخلي إلى تقليل الأخطاء الجوهرية في التقارير المالية.	290	120	49
2	يساهم التنسيق بين القسمين في تحسين دقة القوائم المالية السنوية.	310	90	59
3	تظهر التقارير المالية الصادرة شفافية أكبر عند وجود مراجعة داخلية فعالة.	280	130	49
4	يتم اكتشاف الأخطاء المحاسبية وتصحيحها قبل نشر التقارير النهائية.	295	100	64
5	تلتزم التقارير المالية بمعايير المحاسبة الدولية (IFRS) بشكل أفضل بفضل التكامل.	265	150	44
6	يساعد التكامل في تحسين جودة الإفصاحات المالية والمعلومات المقدمة للإدارة.	300	95	64
7	توجد آليات واضحة لمراجعة وتدقيق التقارير المالية قبل اعتمادها.	285	110	64
8	يتم تقييم جودة التقارير المالية دورياً من قبل الجهات المعنية.	270	140	49
9	يؤدي التكامل إلى سرعة إعداد وإصدار التقارير المالية دون التأثير على جودتها.	275	130	54
10	توجد معايير محددة لقياس جودة التقارير المالية في البنك.	255	160	44

المحور الرابع: مكافحة الاحتيال المالي

تشير نتائج محور مكافحة الاحتيال المالي إلى أن غالبية المشاركين يعتقدون أن التكامل بين قسمي المحاسبة والتدقيق الداخلي يعزز بشكل ملحوظ من قدرات الكشف المبكر عن الأنشطة الاحتيالية. فأن نسبة الموافقة تتجاوز 72% لكل عبارة تقريبًا، مما يدل على وعي واسع بأهمية التعاون وترسيخ السياسات والإجراءات المحدثة لمواجهة التحديات المرتبطة بالاحتيال، خاصة مع استخدام أدوات تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي بشكل موسع.

يُظهر استخدام أدوات تحليل البيانات مثل ACL Analytics أن المؤسسات تستثمر بشكل كبير في تقنيات متقدمة للكشف عن الأنماط غير الاعتيادية في البيانات، حيث أن 74.2% من المشاركين يوافقون على فعاليتها في هذا الصدد. هذا يعكس الاتجاه القوي نحو الاعتماد على التكنولوجيا لضمان سرعة ودقة اكتشاف عمليات الاحتيال، وتلبية الحاجة إلى استجابة فورية لمكافحتها، وفيما يخص السياسات والإجراءات، فإن وجود قنوات آمنة للإبلاغ وتقييم المخاطر بشكل مشترك كل ستة أشهر يعكس وجود نظام تنظيمي فعال يشجع على الشفافية والرقابة المستمرة. مع أن نسبة الموافقة على وجود سياسات واضحة والإجراءات الموثقة يتجاوز 67%، إلا أن نسبة المحايدين تدل على وجود إمكانية للتحسين في تطبيق السياسات وتفعيل نظام الرقابة بشكل أكثر فاعلية.

أما التقنيات الرقمية المتقدمة، خاصة الذكاء الاصطناعي، فهي تلعب دورًا متزايدًا في رصد العمليات المشبوهة تلقائيًا؛ وهذا ما يظهر في نسبة موافقة تتجاوز 75%. تدريب الموظفين بشكل مستمر على مؤشرات الاحتيال، وأهمية توثيق وتحليل كل الحالات المكتشفة لتحسين الإجراءات، يدل على أن المؤسسات تتبنى نهجًا استباقيًا ومنهجياً في مكافحة الاحتيال. مع ذلك، فوجود حالات من حالات الاحتيال التي يتم توثيقها وتحليلها، يُعد مؤشراً على أن التحدي لا زال قائمًا، ولكن توفر آليات تتبع التحويلات المالية، وتقليل الأخطاء البشرية، يساهم بشكل كبير في مكافحة الاحتيال بفاعلية أكبر.

بشكل عام، تظهر النتائج أن منظومة مكافحة الاحتيال المالي تعتمد بشكل كبير على التكامل التكنولوجي، والتدريب المستمر، ووضع السياسات المحدثة، ما يستجيب بشكل مباشر لمتطلبات الرقابة الحديثة في بيئة رقمية متطورة، ويعزز القدرة على التصدي بفعالية للجرائم المالية.

جدول رقم (6). فعالية التكامل بين المحاسبة والمراجعة الداخلية في تحسين آليات كشف الاحتيال وإدارة المخاطر المالية.

رقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
1	يُمكّن التكامل بين قسمي المحاسبة والتدقيق من الكشف المبكر عن الأنشطة الاحتيالية.	330	85	44
2	تُستخدم أدوات تحليل البيانات) مثل ACL Analytics) للكشف عن الأنماط غير العادية في المعاملات المالية.	340	70	49
3	توجد سياسات واضحة للإبلاغ عن حالات الاحتيال المحتملة عبر قنوات آمنة.	310	90	59
4	يتم إجراء تقييم مشترك لمخاطر الاحتيال بين المحاسبة والتدقيق الداخلي كل 6 أشهر.	290	100	69
5	تُساهم التقنيات الرقمية (مثل الذكاء الاصطناعي) في رصد العمليات المالية المشبوهة تلقائياً.	340	50	69
6	يُشارك المدققون الداخليون في مراجعة إجراءات الرقابة على	315	80	64

	النقاط الحرجة (مثل المصروفات النثرية).			
7	توجد آلية لتتبع التحويلات المالية الكبيرة وغير المعتادة بين الحسابات.	330	70	59
8	يُدرب الموظفون على مؤشرات الاحتيال المالي (مثل التزوير في الفواتير) سنوياً.	300	90	69
9	يتم توثيق جميع حالات الاحتيال المكتشفة وتحليلها لتحسين الإجراءات الوقائية.	290	100	69
10	أدى التكامل الرقمي بين الأنظمة إلى تقليل نسبة الأخطاء البشريّة التي قد تُستغل للاحتيال.	315	80	64

المحور الخامس: التحول الرقمي ودوره في تعزيز التكامل

توضح نتائج محور التحول الرقمي أن المؤسسات التي تعتمد على الأنظمة الرقمية المتقدمة تشهد تحسينات ملحوظة في عمليات التكامل بين المحاسبة والتدقيق، حيث أن نسبة الموافقة على أغلب العبارات تتجاوز 80%. فالاعتماد على أنظمة مثل SAP و ERPساهم بشكل كبير في تسهيل عمليات التنسيق، مما يعزز الكفاءة والدقة في إعداد التقارير المالية والتدقيق الداخلي.

كما أن استخدام أنظمة المحاسبة الآلية أدّى إلى تحسين دقة التسويات المالية، الأمر الذي يقلل من الأخطاء ويوفر الوقت، وهو من الأهداف الرئيسية للتحول الرقمي، وهو ما أكدته نسبة 81% من المشاركين. أنظمة التحليل الآلي، مثل ACL وPower BI، أظهرت فعاليتها في مراقبة المخالفات والكشف عن الأنماط غير العادية بسرعة، مما يعزز قدرات الجهات على التصدي للاحتيال وتحقيق الشفافية.

عمليات التدقيق المستمر باستخدام أدوات رقمية متخصصة يبرز أن المؤسسات تسعى لتوفير تقارير فورية وسريعة مع الحفاظ على جودة المعلومات، إذ أن أكثر من 64% يوافقون على أهميتها. تقليل الوقت اللازم لإكمال التقارير المالية والتدقيقية هو أحد الأثر المباشر للتحول الرقمي، حيث أن نسبة الموافقة تفوق 91%، مما يدل على أن الكفاءة التشغيلية في تزايد.

بالإضافة إلى ذلك، تُستخدم تقنيات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي للتعرف على الأنماط غير العادية في المعاملات، الأمر الذي يضيف طبقة إضافية من الأمان والكشف المبكر، كما تتضح من نسبة الموافقة العالية على فاعليتها. الأنظمة الرقمية أيضاً توفر تقارير إدارية آنية، تُساعد في عملية اتخاذ القرارات بشكل أسرع وأكثر دقة.

الاعتماد على التوقيع الإلكتروني والمصادقة الآمنة يعزز حماية المستندات الماليّة، وتوفر سحابة التخزين الآمنة الوصول المشترك، الأمر الذي يزيد من الشفافية ويقلل من المخاطر. وأخيراً، تحسين الشفافية والمساءلة في العمليات المالية من خلال التكامل الرقمي يعكس وعي المؤسسات بقيمة التكنولوجيا في تعزيز المؤسسات الرقابية ورضا الأطراف المعنية. بشكل عام، تظهر النتائج أن التحول الرقمي يلعب دورًا رئيسيًا في تعزيز كفاءة، وشفافية، وأمان العمليات المالية، ويُعَتبر أداة فاعلة في ترسيخ ثقافة التكامل والتعاون بين الأقسام، مدعومة بأدوات متطورة وتقنيات حديثة تواكب تطورات البيئة المالية والمحاسبية.

جدول رقم (7). تأثير التحول الرقمي على التكامل بين المحاسبة والتدقيق الداخلي - دراسة ميدانية.

رقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
1	سهلت الأنظمة الرقمية مثل (SAP/ERP) عملية التكامل بين	340	70	49

	المحاسبة والتدقيق الداخلي.			
2	أدى استخدام أنظمة المحاسبة الآلية إلى تحسين دقة التسويات المالية مع تقارير التدقيق.	330	80	49
3	توفر أنظمة التحليل الآلي مثل (ACL/Power BI) أدوات فعالة لمراقبة المخالفات المالية.	310	90	59
4	يتم إجراء عمليات التدقيق المستمر (Continuous Auditing) باستخدام أدوات رقمية متخصصة.	295	100	64
5	ساهم التحول الرقمي في تقليل الوقت اللازم لإنهاء التقارير المالية والتدقيقية.	350	60	49
6	تُستخدم أنظمة الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الأنماط غير العادية في المعاملات المالية.	320	90	49
7	توفر الأنظمة الرقمية تقارير إدارية آنية تساعد في اتخاذ القرارات المالية.	330	80	49
8	يتم استخدام التوقيع الإلكتروني والمصادقة الآمنة لحماية المستندات المالية.	310	100	49
9	توجد سحابة تخزين آمنة لجميع المستندات المالية تمكّن الوصول المشترك للقسمين.	340	70	49
10	يحسن التكامل بين الأنظمة الرقمية من الشفافية والمساءلة في العمليات المالية.	335	70	54

ثانيا: مناقشة النتائج

يلعب التكامل بين التدقيق الداخلي والمحاسبة دورًا حيويًا في تعزيز جودة التقارير المالية ومكافحة الاحتيال في عصر التحول الرقمي. يُحسّن التدقيق الداخلي بشكل كبير من جودة التقارير المالية، بينما يؤثر التحول الرقمي إيجابيًا على موثوقية التقارير ويقلل من الأخطاء (رامي محروس وآخرون، 2024). كما أن آليات التدقيق الجنائي لعمليات التحول الرقمي لها علاقة قوية بتقليل الفساد والاحتيال المالي (شحاته حمدي شحاته شاهين، 2022). تعتمد استراتيجيات التحول الرقمي على أربعة أبعاد: استخدام التكنولوجيا، تغييرات في خلق القيمة، التغيرات الهيكلية والجوانب المالية (محمد علي وهدان وآخرون، 2022). يعزز التدقيق الإلكتروني الداخلي من كفاءة نظم الرقابة الداخلية عند تكامله مع نظم المعلومات المحاسبية، مما يساهم في اكتشاف الأخطاء وتصحيحها (عماد سودن محسن وزياد هاشم ي. السقا، 2023). ولعزيز الفوائد الناتجة عن التحول الرقمي، من الضروري تطوير البنية التحتية اللازمة، وإعادة هيكلة العمليات، وتأسيس الأطر القانونية، وتدريب جيل جديد من المحاسبين والمديرين (محمد علي وهدان وآخرون، 2022).

الاستنتاج والتوصيات

اولا: الاستنتاج

يتضح من نتائج الدراسة أن التكامل بين المحاسبة والتدقيق الداخلي يلعب دوراً محورياً في تحسين جودة التقارير المالية وزيادة موثوقيتها، خاصة في ظل التحديات التي فرضها التحول الرقمي. فالتعاون والتنسيق الفعّال بين كلا الوظيفتين يساهم بشكل كبير في الكشف المبكر عن الأخطاء المطبعية والمالية، مما يعزز ثقة المستخدمين ويوفر تقارير دقيقة وشفافة تساعد في اتخاذ القرارات الصائبة. كما أن تطبيق أدوات وتقنيات

التحول الرقمي، مثل أنظمة ERP وأدوات التحليل الآلي، يسهم في تقليل الأخطاء وتحسين كفاءة عمليات التدقيق والرقابة، الأمر الذي يعزز جوانب الرقابة الداخلية ويقلل من مخاطر الاحتيال المالي، علاوة على ذلك، يبرز دور التدريب المستمر وتطوير البنية التحتية التكنولوجية والأطر القانونية كعوامل رئيسية لنجاح عملية التكامل وتعظيم الفوائد المستفادة من التحول الرقمي. فوجود سياسات واضحة، وإجراءات موثوقة، وآليات تقييم دورية يضمن استمرارية التحسين وفاعلية النظام الرقابي، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل احتمالية وقوع الاحتيال المالي وزيادة مستوى الرقابة والكشف المبكر عن العمليات المشبوهة.

ثانيا: التوصيات

توصي الدراسة بضرورة تعزيز التعاون بين إدارة المحاسبة والتدقيق الداخلي عبر تطوير قنوات اتصال رسمية ومؤسسية، وتبني أطر تقنية موحدة تيسّر مشاركة المعلومات والتنسيق الفعّال. يوصى أيضاً بضرورة الاستثمار في تطوير القدرات البشرية من خلال برامج تدريب حديثة تركز على المهارات التكنولوجية والتقنيات الرقمية الحديثة، بما يعزز من قدرة المؤسسات على مواكبة التطورات الحاصلة والحفاظ على مستوى عالٍ من الجودة والشفافية في التقارير المالية. بالإضافة إلى ذلك، يستدعي الأمر التوسع في اعتماد الأدوات الرقمية والتكنولوجية المتطورة، وتحديث الأطر القانونية والتنظيمية التي تكفل حماية البيانات وتعزيز مصداقية التقارير وتقليل الفجوة بين عمليات المحاسبة والتدقيق مع متطلبات العصر الرقمي. في النهاية، فإن تطبيق هذه التوصيات بشكل شامل يضمن رفع مستوى الرقابة المالية وتحقيق أهداف التحول الرقمي، مما يعزز من كفاءة المؤسسات ويؤمن استدامتها، ويضع أسساً قوية لمواجهة التحديات المستقبلية في بيئة الأعمال الديناميكية.

المصادر العربية

1. أبو سرعة، عبد السلام عبد الله سعيد. (2009/2010). التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية. رسالة ماجستير في العلوم التجارية فرع محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر.
2. احمد حلمي جمعة، (2009)، الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى.
3. النظمي، إيهاب العزب هاني. (2012). تدقيق الحسابات: الإطار النظري. ط1، عمان، دار وائل للنشر والطباعة.
4. عباس، محمد عبد الجليل. (2013). أهمية عمل لجان التدقيق وتكاملها مع مهام ديوان الرقابة المالية الاتحادي للحد من حالات الاحتيال. بحث مقدم إلى مجلس المعهد العالمي للدراسات المحاسبية والمالية كجزء من متطلبات نيل شهادة المحاسب القانوني، بغداد
5. العمري، أحمد محمد، وعبد الغني، فضل عبد الفتاح. (2006). مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد الثاني، العدد الثالث.
6. عبد الفتاح، صحن، محمد سمير الصباح وآخرون. (2004). أسس المراجعة: الأسس العلمية والعملية. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
7. عبد الله، خالد أمين. (2000). علم تدقيق الحسابات: الناحية النظرية والعلمية. دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
8. عبد الناصر، عبد اللطيف نصير. (2021). أثر التحول الرقمي على عدم تماثل المعلومات. مجلة الإسكندرية للبحوث، المحاسبة، العدد 5، العدد 2، مايو 2021.
9. عبد القادر، حدبي وزيدان، محمد. (2018). فعالية التدقيق الداخلي في اكتشاف ومنع الاحتيال وانعكاسها على نظام حوكمة الشركات. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلد 14، العدد 18، الجزائر.
10. عبد الستار، الكبيسي. (2008). الشامل في مبادئ المحاسبة. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

11. حسام الدين، مصطفى الخداش، وليد زكريا صيام، عبد الناصر إبراهيم نور. (1988). أصول المحاسبة المالية، ج 1، ط2. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
12. حسنين راغب طلب الشمري، حكيم حمود فليح الساعدي، ياسر نوري محمد العزاوي. (2017). دور قانون بنفورد في تقدير المخاطر في المعاملات المالية: دراسة تطبيقية في جامعة بغداد. مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثاني عشر، العدد 41، الفصل الرابع، ص 232.
13. محمد، مطر. (2007). مبادئ المحاسبة المالية، ج 1 و 2. دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
14. مرقص، أكرم سامي عوض سامح سالم. (2023). أثر تطبيق التحول الرقمي على تحسين بيئة المعلومات المحاسبية في ضوء تطبيق معايير IFRS. المؤتمر الأول لكلية التجارة، جامعة السادات.
15. عمر أحمد محمد. (2013). دور لجان التدقيق في الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة السورية: دراسة ميدانية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد الثاني، ص 473.
16. رضوان، حلوة حنان. (2009). تطور الفكر المحاسبي. دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
17. رضوان، حلوة حنان، أسامة الحارس، فواز أبو جاموس. (2009). المحاسبة المالية. إثراء للنشر والتوزيع، الأردن.
18. ثابت، الشيماء السيد عبد الشافي. (2023). الآثار الاقتصادية للتحول الرقمي. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد 3.
19. ازهر، صبحي عبد الحسين الجبوري. (2021). التكامل بين المحاسبة والتدقيق الداخلي للحد من الاحتيال وإنتاج تقارير مالية عالية الجودة. أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
20. محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي. (2003). المراجعة وتدقيق الحسابات (الإطار النظري والممارسة التطبيقية). ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.
21. محمد السيد سرايا، (2007)، أصول وقواعد المراجع والتدقيق الشامل المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى.
22. السامرائي، محمد حامد. (2016). أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية على شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
23. عطية، نورهان صبحي محمد. (2022). أثر تطبيق التحول الرقمي على تحسين الأداء الاستراتيجي للشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية. المجلة العلمية للدراسات البحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، المجلد 13، العدد 2.
24. يوسف سعيد المدلل، (2007)، دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مذكرة ماجستير الجامعة الإسلامية، عزة فلسطين.
25. سرايا، محمد السيد (2007) أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل المكتب الجامعي الحديث، ط1، الإسكندرية، مصر.
26. شعبان لطفي، (2003-2004)، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين سير المؤسسة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر.
27. الشهابي، انعام وداعر منفذ (٢٠٠٠) ، العوامل المؤثرة في الفساد الإداري والمالي . مجلة العربية للإدارة ، العدد (٢)، ديسمبر ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة
28. نجم ، عبود (٢٠٠٠) ، اخلاقيات الإدارة في عالم متغيرة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة .
29. الوائلي ، ياس خالد بركات (٢٠٠٧)، الفساد الإداري مفهومه ومظاهره و اسبابه دار مصر العربية للنشر ، القاهرة .

30. دواق سميرة، د. فرحات عباس، (2019)، الشفافية في الإفصاح لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 03 / العدد 01.
31. نويجي، حازم محفوظ محمد (2022) دور المراجعة الداخلية في استدامة الشركات المقيدة بالبورصة مجلة العلوم التجارية والبيئية الجمعية العلمية للدراسات والبحوث التطبيقية.
32. رامي محروس، حاتم محمد عبد الرؤف الشيشيني، إقبال محمد رشاد خاطر، (2024)، دور المراجعة الداخلية لزيادة جودة التقارير المالية في ظل بيئة التحول الرقمي. مجلة البحوث الإدارية. https://doi.org/10.21608/jso.2024.261132.1241
33. شحاته حمدى شحاته شاهين، (2022). أثر تفعيل آليات المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمى على الحد من الفساد والاحتيال المالى بالبيئة المصرية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية. https://doi.org/10.21608/masf.2022.240059
34. محمد على وهدان، مروه أحمد عبد الرحمن البسطويسى، نواف بندر شريدة على نهار المطيرى، (2022)، دور اليات التحول الرقمى فى تفعيل مدخل المراجعة على اساس المخاطر لتعزيز جودة عملية المراجعة، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، https://doi.org/10.21608/masf.2022.240601

المصادر الأجنبية

1. Abu Alwafe, S., & Megdadi, Y. A. (2020). The Impact of Using E-Services Application by Mobile Phones in Achieving Competitive Advantage in the Jordanian Commercial Banks. International Journal of Research in Business and Management, 2(1).
2. J.C BECOUR, H Bouquin. (1996). Audit opérationnel. 2nd Edition, Economica, Paris.
3. Johannes, E.A. (2019). FinTech and The New Wave of Financial Intermediaries. Twenty Third Pacific Asia Conference on Information Systems, China.
4. Kapardis, Maria Krambia. (2010). Neural networks: the panacea in fraud detection? Managerial Auditing Journal, 25(7), 659-678.
5. Yigitbasioglu, O., Green, P., & Cheung, M. Y. D. (2022). Digital Transformation and Accountants as Advisors. Accounting, Auditing & Accountability Journal, 29(1).
6. Davia, Howard, Reoggins, Patrick, wideman, johnc, & Kastantin, joseph, (2000), "Accountants guide to fraud detection and control", John Wiley & sons, ine, second edition.
7. Tamimi, Oday (2021)"The Role of Internal Audit in Risk Management from the Perspective of Risk Managers in the Banking Sector", Australasian Accounting, Business and Finance Journal, Volume 15, Issue 2 .
8. Echobu, J.; Okika, N. P.; Mailafia, L.; (2017)"Determinants of Financial reporting quality", evidence from listed agriculture and natural resources firms in Nigeria. International Journal of Accounting Research.

9. Salah, w; Abdel-Salam, A.; (2019)"the Effects of International Financial Reporting Standards on Financial Reporting Quality", Athens Journal of Business & Economics.
10. Salehi, M.; Ziba, N.; Gah, A. D.; (2018)"The relationship Between cost stickiness and financial reporting quality in Tehran Stock Exchange". International Journal of Productivity And Performance Management.